

الحركات الإسلامية والمشاركة السياسية والديمقراطية- حماس نموذجاً

د. عدنان أبو عامر

أستاذ العلوم السياسية في جامعة الأمة-غزة

• تمهيد

تشكل الحركات الإسلامية في فلسطين مفصلاً محورياً في البنية السياسية والحزبية هناك، نظراً للجذور التاريخية لها في هذه المنطقة، حيث تعود لمرحلة ما قبل نكبة عام 1948، سواء بوجود الشعب التنظيمية الأولى للإخوان المسلمين، أو ذهاب عدد من الشيوخ لبعض الدول العربية والإسلامية لتلقي العلوم الشرعية، وارتباطهم المبكر ببعض هذه الجماعات.

ومع مرور الوقت تحولت الأراضي الفلسطينية، إلى بؤرة جغرافية أساسية في انطلاق عدد من الجماعات الإسلامية، لاسيما في مرحلة ما بعد النكسة عام 1967، وبدء المقاومة المسلحة للاحتلال الإسرائيلي، وإعطائها بعداً دينياً إسلامياً، عمل على "أدلتها"، بصورة واضحة، بحيث نجحت في تجييش وتجيير قطاعات واسعة من الفلسطينيين المسلمين بـ"الفطرة"، وانضمامهم المبكر لهذه الجماعات بصورة مؤطرة تنظيمية.

الدراسة التالية تناقش المواقف السياسية لأهم هذه الحركات الإسلامية في فلسطين، المسيسة منها والدينية، من جملة التطورات السياسية التي تعيشها الأراضي الفلسطينية، وتتركز معظمها في المشاركة السياسية والتعددية، والانخراط في اللعبة الديمقراطية عبر الانتخابات، وأوجه عملها المجتمعي والخدماتي، مقدماً قراءة ميدانية لواقعها القائم حالياً، ومحاولاً استشراف مستقبلها المتوقع في قادم الأيام.

وارتأت الدراسة التركيز في جانب كبير منها على تجربة حركة حماس في الجوانب

السالفة الذكر، بما لها وعليها، في ضوء أنها الأكثر انخراطاً في العملية السياسية، وفضلت باقي

الحركات الإسلامية الابتعاد جانباً بدعاوى مختلفة، ورغم أن لها مساهمات متواضعة في بعض مجالات الدراسة الحالية، لكن يمكن القول أنها لم تتمكن من تقديم رؤية متكاملة وإستراتيجية واضحة لطبيعة موقعها من النظام السياسي الفلسطيني.

كما استبدلت الدراسة الحديث عن موقف الإسلاميين الفلسطينيين من المؤسسات النقابية والاتحادات الشعبية، بتناول مواقفها من باقي القوى السياسية الوطنية والإسلامية، لأهميتها أكثر من سابقتها.

أخيراً.. كما سيمر معنا من خلال المباحث التالية، فإن حماس احتكمت في مواقفها تجاه النظام السياسي الفلسطيني لقاعدة الريح والخسارة من الناحية السياسية، وليس الحلال والحرام من الجانب الفقهي الديني، مما يفسر الكثير من سلوكياتها البراغماتية في علاقاتها السياسية، مع عدم إغفال بعض مفردات الخطاب الديني الذي خيم على سلوك حماس السياسي رداً من الزمن، سواء في تعاملها مع الآخر من منطلقات عقائدية، أو اعتبار نفسها الممثل الحقيقي للإسلام، ومنح سلوكها وعلاقاتها مع الآخر تحالفاً أو قطيعة بعداً دينياً لا يخطئه العين.

ولذلك يمكن القول أن حماس مارست البراغماتية السياسية، ليس بالضرورة نتيجة قرار ذاتي خالص، بل نتيجة ما تعرضت له من ضربات موجعة، ورغبتها بتحاشي ضربات أكثر وجعاً، دون أن تتخلى عن أيديولوجيتها الدينية حتى الآن، مع الأخذ بعين الاعتبار وجود تيار منفتح داخل حماس -على تواضعه- يضغط بضرورة انتقال حماس بأريحية سياسية في مواقفها، دون أن تضطر لها عقب حرب أو ضربة توجه لها.

المبحث الأول: الموقف من المشاركة السياسية والتعددية في مؤسسات منظمة التحرير

يبدو من الصعوبة بمكان التعرف على طبيعة موقف الحركات الإسلامية الفلسطينية عموماً، وحماس خصوصاً، من المشاركة السياسية في منظمة التحرير، دون الإجابة عن جملة من الأسئلة تطرح نفسها، ومنها: أين وقف الإسلاميون الفلسطينيون بالقياس لنظرائهم على الساحة الفلسطينية من المنظمة؟ وهل عارضوها بعينها، أم عارضوا مؤسساتها وأفكارها فقط؟ وكيف عارضوها؟ وهل مارسوا سلوكهم وأدأهم من داخلها أم من خارجها؟

تدفع هذه الأسئلة بالضرورة لدراسة السلوك والاعتبارات التي حكمت العلاقة بين حماس ومنظمة التحرير، لمعرفة الأساليب والأدوات والوسائل التي استخدمتها الحركة في ضبط هذه العلاقات، بوصفها تختلف عن المنظمة والسلطة في الجوانب الفكرية، والمواقف السياسية.⁽¹⁾

ولذلك فإن حماس، ومنذ نشأتها عام 1987 كحركة مقاومة تمارس العمل السياسي بجانب العمل المقاوم ضد الاحتلال، ويوصفها حركة تحرر وطني، لم تكن جزءاً من المنظومة الفلسطينية السائدة بحكم معارضتها الفكرية والعملية لمنظمة التحرير، ورفضها الدخول تحت إطارها.⁽²⁾

هنا يمكن استحضار وجهة نظر تقول أن حماس لم تقترب حتى الآن، أو تتقدم بخطى وئيدة بطيئة، من المشروع الوطني الفلسطيني، بل تطرح نفسها كمشروع إسلامي مستقل، كونها أحد فروع جماعة الإخوان المسلمين، وتريد أن تُلحق المشروع الوطني بمشروعها الإسلامي، على حد وصف أصحاب هذا الرأي.

لكن ذلك يمنحنا عدة مؤشرات تؤكد أن لحركة حماس لوناً أيديولوجياً وسياسياً مغايراً لمنظمة التحرير، فهي لم ترفض المشاركة في إطار "القيادة الوطنية الموحدة" خلال سنوات انتفاضة الحجارة، بل قامت بفعاليات ميدانية منفصلة عما دعت إليها.

(1) إبراهيم أبراش، العلاقة الملتبسة بين المنظمة والسلطة وحركة حماس، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع12، خريف 2006، ص115.

(2) أحمد يوسف، حركة المقاومة الإسلامية: خلفيات النشأة وآفاق المسير، شيكاغو، المركز العالمي للدراسات والبحوث، 1989، ص8.

وفي فترة لاحقة، باتت حماس تشكل مكوناً رئيساً في النظام السياسي الفلسطيني في فترة ما قبل توقيع اتفاقية أوسلو عقب مؤتمر مدريد في أكتوبر تشرين أول عام 1991، وعاملاً مؤثراً في القرار السياسي، وبالتالي في مرحلة ما بعد قيام السلطة الفلسطينية أواسط عام 1994، رغم بقائها خارج إطار المنظمة، ورفضها الانخراط في مؤسسات السلطة، لكن العلاقة بين الجانبين أخذت أشكالاً متعدّدة من التنافس الميداني، والأطروحات المتباعدة، والرؤى المتباينة.⁽³⁾

هنا يمكن العثور على تفسير منطقي سياسي لمثل هذا الاستقطاب الحاد بين الإسلاميين الفلسطينيين بصفة عامة، وحماس بصفة خاصة، لأنه بعد سنين طويلة من تفرّد المنظمة، وفصيلها الأساسي فتح في الساحة السياسية، دون منافس يُذكر، ظهر تيار الإسلام السياسي ولديه مشروعه "الإسلامي الجهادي والبنائي" ليهدّد تفرّدها بتمثيل الشارع.

ويذكر كاتب السطور كيف وقفت فصائل المنظمة أوائل ثمانينيات القرن العشرين من هؤلاء الإسلاميين في البداية وقفة "المخوّن والخائف" على تأكل تمثيلهم الشعبي، وما لبث أن فرض هؤلاء الإسلاميون مكانتهم المتقدمة التي حققوها في قيادة فعاليات الانتفاضة والمقاومة، عقب إعلان انطلاق حماس، حيث بدأت تتعاطى المنظمة معها عبر محاولات احتوائها، وأحياناً ضربها، أو شق صفوفها.

مع العلم أن سلوك المنظمة هذا تجاه حماس، تزامن مع قيام الحركة في وقت مبكر بتقديم خطاب فوقّي تجاه المنظمة، يشترط عليها محاصصة لا تقل عن 40%، أو تقديم خطاب ديني صدر عن بعض رجالات الحركة وعلمائها الشرعيين يصف المنظمة بالعلمانية وغير الدينية، وإن لم يصدر في وثائق رسمية أو بيانات موثقة.

في فترة لاحقة، انتقلت علاقة حماس ومنظمة التحرير من التنافس الشديد، إلى الصراع العنيف، حتى في غياب الخلاف حول المسألة الوطنية، حيث عاش الطرفان صراعاً أيديولوجياً، وتنافساً اجتماعياً.

(3) خالد أبو العمرين، حماس: جذورها، نشأتها، فكرها السياسي، القاهرة، مركز الحضارة العربية، 2000، ص 176.

ولا يقلل من هذه الحقيقة أن أطرافاً في المنظمة مالت بهذا القدر أو ذاك لتحديد نفسها عن دائرة الصراع، وربما لعبت دوراً في تأجيجه والاستفادة منه، ولم يبق أمام القيادة المتنفذة فيها أخيراً سوى الاعتراف بتمثيل حماس الشعبي، وحضورها على الساحة، وهذا لا يعني أن الأصوات التي كانت تدعو لاستبعادها غابت تماماً.⁽⁴⁾

حماس من جهتها، سعت منذ البداية لطمأنة المنظمة على أنها لا تسعى لضرب تمثيلها أو الصدام معها، كما ورد في المادة الـ27 من ميثاقها⁽⁵⁾، لكن ما يؤخذ عليها عدم وضوحها في تحديد العلاقة مع المنظمة، فهي لم تعترف صراحة بأنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني كما تطرح المنظمة نفسها، وفي نفس الوقت قالت أنها لا تخرج عن إطار علاقة الابن بأبيه والأخ بأخيه، وهو ما جعل "كابوس البديل" يراود المنظمة وفصيلها الرئيس فتح.

ومع ذلك، فإن مسيرة العلاقة بين الطرفين بوصفهما التجسيد المؤسسي للنظام السياسي الفلسطيني، أعقد من اختزالها بالموقف الوارد في ميثاق حماس، فقد طرأ على سلوك الحركة السياسي أكثر من مؤشر ومتغير تجاوزها في الكثير من الأحيان خلال السنوات الأخيرة!⁽⁶⁾

وبعد فشل الاتصالات التي تمت في دول عربية لإدماج حماس في المنظمة، لكنها بقيت تعمل من خارجها، والتنافس معها على جبهة التمثيل الفلسطيني، ولم ترغب قيادة المنظمة حقاً بدخول شريك ومنافس قوي يتمثل بحماس التي أخذت في التمدد رويداً رويداً على حساب القواعد الشعبية التي احتكرتها المنظمة ربحاً من الزمن امتد قرابة الـ3 عقود.

وإذا كان من الطبيعي أن تتنافس التنظيمات السياسية، وتتصارع فيما بينها، بل وتتحالف وتتألف حول هذه القضية أو تلك، فما يستحق التفسير أن الإسلاميين الفلسطينيين، حماس والجهاد الإسلامي خصوصاً، حرصوا دائماً على تمييز أنفسهم عن المنظمة، وليس فقط عن

(4) إياد البرغوثي، الأسلمة والسياسة في الأراضي المحتلة، 1988، القدس، مركز الزهراء، ص 89.

(5) تقول المادة 27 من ميثاق حماس: "منظمة التحرير من أقرب المقربين إلى حماس، ففيها الأب أو الأخ أو القريب أو الصديق، وهل يجفو المسلم أباه أو أخاه أو قريبه أو صديقه؟ فوطننا واحد ومصابنا واحد وعدونا مشترك... فموقف حماس من المنظمة هو موقف الابن من أبيه والأخ من أخيه، يتألم لألمه إن أصابته شوكة ويشد أزره بمواجهة الأعداء ويتمنى له الهداية والرشاد".

(6) نعيم الأشهب، حماس من الرفض إلى السلطة، دار التنوير للطباعة والنشر، رام الله، 2007، ص 26.

فصائلها المشكلة لها، وبدا أنهم يطرحون أنفسهم بديلاً لها، وليس تبديلاً لميزان القوى داخلها باعتبارها كيانية رمزية ومنظومة سياسية.⁽⁷⁾

ويشير الاستعراض السياسي لأبرز مراحل العلاقة بين الجانبين، على النحو التالي:

أ- حماس أدارت معارضتها للمنظمة وفقاً لرؤيتها وأسبابها الخاصة، ويمكن أن تصنف هنا على أنها رؤية تكتيكية مرحلية انتقلت من الرفض الكامل للمشاركة فيها حتى تغيير من أفكارها ومناهجها، وتبني المنهج الإسلامي، ما أوحى بوجود البديل المناقض لسياستها،

ب- ثم التفكير في دخولها وفقاً لشروط معينة أبرزها اشتراط حصولها على 40% من مقاعد المجلس الوطني، وسحب اعترافها بالقرار 242، ما أوحى بوجود الشريك الكامل لها،

ت- وصولاً إلى النقاش التفصيلي حول دخول المنظمة وفقاً لاتفاق القاهرة 2005، وما أعقبها من اتفاقيات المصالحة بين فتح وحماس حتى كتابة هذه السطور 2014، حيث تخلل دخول حماس للمنظمة حيزاً كبيراً من هذه الحوارات.

اللافت للنظر أن جميع التفاهات، ومحاولات رأب الصدع السابقة لا تنفي حالة الصراع القائم بين الطرفين، حماس والمنظمة، إذ لا يمكن إغفال دور منطلقات حماس وأفكارها في التأثير على تفاهات ومبادرات إصلاح المنظمة، وإعادة ترتيب البيت الفلسطيني من جديد.

كما تتجلى موازين القوى وصراع الإرادات عندما تطرح حماس رؤيتها لإعادة بناء المنظمة على أساس التغييرات الحادثة على الساحة الفلسطينية، بمعنى أن تكون حسب ميزان القوى الجديد الذي أفرزته تداعيات انتفاضة الحجارة 1987، وما تلاها من صعود المد الجماهيري والشعبي للحركة في انتفاضة الأقصى 2000، وصولاً لنتائج انتخابات 2006، وإفرازات حروب غزة الثلاثة 2008، 2012، 2014.

(7) تيسير محيسن، بعد عام على تشكيلها: حكومة حماس بين الفكر والممارسة، 2009/4/13.

كل ذلك أثر وفقاً لرؤية حماس على شعبية وجماهيرية المنظمة وفصائلها سلبياً، وباتت في لحظة ما منافساً قوياً لها، وبالتالي ترى حماس ضرورة الأخذ بعين الاعتبار هذه التغيرات، وإسقاطها على الجانب التمثيلي في منظمة التحرير.

كاتب السطور علم أن اتفاقات المصالحة الأخيرة في القاهرة والدوحة، وأخيراً في غزة في أبريل 2014، انتزعت حماس منها ضرورة عقد الإطار القيادي لمنظمة التحرير، وهو إنجاز تاريخي يبنى عليه لدى الطرفين، على النحو التالي:

أ- قناعة قيادة المنظمة بتجاوز خيار الإلغاء والتهميش لحماس، واضطرارها لاستيعابها في أطر المنظمة بعيداً عن الحصص الجاهزة، والكوتات "المحدودة" التي عرضت على حماس طوال العقود الماضية،

ب- مغادرة حماس لبعض شعاراتها الأيديولوجية الخاصة بعلمانية المنظمة، واستعدادها لاقتحامها من الداخل، وإمكانية تغيير بعض مبادئها من الداخل، وعدم الاكتفاء بمهاجمتها من الخارج، والتوقف عن جهود البحث عن جسم بديل لها.

وبعد فوزها في الانتخابات التشريعية أوائل عام 2006، وجدت حماس أمامها 3 خيارات بالنسبة لتمثيل منظمة التحرير، بعد أن وضع فوزها في انتخابات الداخل علامة استفهام كبيرة حول مشروعية تمثيل المنظمة لعموم الفلسطينيين، في الداخل والخارج، وجاءت الخيارات على النحو التالي:

1- الاعتراف بتمثيلها الأوسع للشعب الفلسطيني، وعلمت حماس منذ اللحظة الأولى، أن هذا الخيار يمكن أن تُجبره قيادة المنظمة للتسويق للاتفاقيات التي وقعتها مع إسرائيل، ولأية تنازلات يمكن أن تُقدم عليها، والتعديلات التي أقرها المجلس الوطني عام 1998، التي حذفت الكفاح المسلح من ميثاقها، وتغطية للفساد الذي ينخر جسمها ومؤسساتها.⁽⁸⁾

⁽⁸⁾ برنامج حكومة حماس: بين الواقع والمأمول، 2006: <http://sites.birzeit.edu/cds/arabic/news/tayseerpaper1.html>

2- إسقاط هذا الاعتراف، والسعي لإبراز نفسها كبديل للمنظمة، ويمكن الإشارة هنا لمحاولاتها خلق أجسام بديلة لها، بإيجاد مرجعية وطنية بديلة، بين حين وآخر، كلما ارتفعت وتيرة التوتر بين الجانبين.

3- العثور على مسافة وسطى بين الخيارين: الاعتراف وإسقاطه، بالاتفاق على تمثيل مرضي لها في المنظمة.

وبغض النظر عما إذا كان تهديد حماس بمرجعية جديدة، جهد حقيقي، أو أريد به التلويح بخيارات بديلة في وجه السلطة في رام الله، فإنه خيار كانت -وما زالت- تحفه عقبات، من أهمها:

أ- يضعها وجهاً لوجه مع المنظمة، ويفجّر صراعات ربما تتجاوز إطارها الفكري.

ب- تعتقد حماس أن المنظمة لديها بعض الإنجازات التي يمكن تطويرها، وتحظى باعتراف دولي، فلا تتحمل حماس نفس هذه المنجزات، ويصعب أن تطرح نفسها بديلاً لها في المحافل الدولية بعد الاعتراف الدولي بها.

4- الاعتراف بتمثيلها، وليس الأوحده، والسعي للاتفاق على إصلاح مؤسساتها ودخولها، وهو كما بات واضحاً بات الخيار المرجح لحماس بالسعي لتصحيح مسار المنظمة، والسعي لدخولها بعد الاتفاق بين فصائلها على إعادة بنائها وتفعيلها، وظهر هذا الاتجاه في عدد من بياناتها خلال السنوات الأخيرة.⁽⁹⁾

5- تطورات الربيع العربي الذي بدا للوهلة الأولى في صالح الإسلاميين، وما لبث أن انقلب عليهم عبر الثورات المضادة، بالإطاحة بالإخوان المسلمين في مصر، وافتراق حماس عن سوريا، بدد أي جهود منها لإيجاد جسم بديل للمنظمة.

أما عن محاولات الانضمام، فقد حدثت عدة محاولات لإدخال حماس للمؤسسات القائمة في منظمة التحرير، لكنها خشيت ألا تُعطى النسبة التي تمثلها في الشارع الفلسطيني، وتكون مجرد "ديكور" لمزاعم التعددية داخل المنظمة، فلا تستطيع تغيير قرار واحد تتبناه القيادة، أو الفصيل المهيمن فيها، ولما دُعيت حماس للانضمام إليها خلال عدة مطالبات شهدتها أكثر من عاصمة عربية في السنوات الأخيرة، تلخّصت شروطها في:

(9) جواد الحمد وآخرون، دراسة في الفكر السياسي لحركة حماس، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ط2، 1998، ص264.

1- ضرورة وقف مسلسل التنازلات، وعدم الإقرار بالوجود الإسرائيلي على أي جزء من فلسطين.

2- تحقيق مصداقية التمثيل لمختلف الفصائل حسب أحجامها الحقيقية، وممارسة الديمقراطية الحقيقية، سواء في إبداء الرأي، أو تسلّم المسؤوليات القيادية.

3- رأّت حماس في مناسبات عديدة أن تمثيلها الشعبي الذي تحقق في الانتخابات التشريعية يقترب من تمثيلها في منظمة التحرير ومؤسساتها الدستورية، لاسيما المجلسين الوطني والمركزي!⁽¹⁰⁾

لكن لعل السؤال الأكبر الذي يطرح على قيادة حماس في هذه المرحلة، ويتبادر إلى الذهن كلما طرحت علاقتها بالمنظمة في حال دخولها إليها: كيف ستتعاوى مع الاتفاقيات الدولية التي وقعتها؟ وهل بالأصل أن عدم اعترافها بها، كاتفاق أوسلو، يسمح لها بدخول منظمة لا تعترف بالتزاماتها؟

نبدأ من السؤال الثاني، فالمنظمة هي الكيان المعنوي للفلسطينيين داخل فلسطين وخارجها، وكل فلسطيني عضو تلقائي فيها، كما ينص ميثاقها "الفلسطينيون جميعاً أعضاء طبيعيين في منظمة التحرير يؤدون واجبهم في تحرير وطنهم قدر طاقتهم وكفاءاتهم، والشعب الفلسطيني هو القاعدة الكبرى لهذه المنظمة".

من هنا، اعتبرت بعض الأوساط أن دخول حماس للمنظمة، يتطلب حكمة عالية، بحيث تتحكم بقراراتها، دون أن تنفرد بها، حتى لا تضطر لاتخاذ قرارات تُخرج نفسها أمام العالم أو أمام شعبها، بحيث تتخذ قرارات مبدئية ومرنة في ذات الوقت، فلا تلغى الاتفاقيات التي نالت المنظمة الكثير من الاعترافات على أساسها، لكن تحدّد حماس من خطورتها، وتتفرّغ لقضايا الفساد داخلها وإصلاحها، ما يسمح بتطوير المسار الفلسطيني، واستعادة الجسم جناحه في الخارج والمهمل منذ اتفاق أوسلو، وجناحه في الداخل الذي سلّمته المنظمة لفساد السلطة.⁽¹¹⁾

(10) صحيفة الرسالة، غزة، 2009/9/22.

(11) مجلة فلسطين المسلمة، العدد 11، نوفمبر 2009، ص54.

وكما مر معنا، فإن أكثر من عقدين من الزمن اتسمت العلاقة بين حماس والمنظمة بالمنافسة والندية، ولم تشهد تطوراً إيجابياً يدل على التناغم والفهم والتقارب بينهما إلا في منتصف سنوات انتفاضة الأقصى، وتحديداً عند توقيع اتفاق القاهرة في آذار مارس 2005، الذي نص على دخول حماس المنظمة وفق آليات متفق عليها.⁽¹²⁾

أخيراً. تعلم حماس جيداً أن منظمة التحرير هي المرجعية القيادية للسلطة، وبدون دخولها سيكون من الصعب عليها إدارة الوضع الفلسطيني، والتحكم بتوجهاته السياسية، وتكريس ذاتها باعتبارها قائداً للشعب، لكن ذلك لا ينفى بقاء أزمة سياسية وبنوية في علاقاتها تفجرت بصورة تدريجية عقب فوز الأولى في الانتخابات التشريعية، آخذة بإلقاء ظلالها على العمل الفلسطيني، وتتجلى بين حين وآخر بمحاولة فتح استغلال سيطرتها على مؤسسات المنظمة لإجبار حماس على تغيير كثير من مواقفها، ورفضها شرعية المنظمة التي يعترف بها العالم كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني.

(12) عماد جاد، الفصائل الفلسطينية من النشأة إلى حوارات الهدنة، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة 2005، ص 88.

• **المبحث الثاني: المشاركة في مؤسسات السلطة، والمصالحة وإعادة بناء**

الوحدة الوطنية

ارتأت الدراسة، دمج مبحثي المشاركة في مؤسسات السلطة والوحدة الوطنية والمصالحة، في مبحث واحد، نظراً للارتباط الوثيق بينهما، حيث أثبتت وقائع السنوات الماضية أن العلاقة بين الإسلاميين الفلسطينيين عموماً، وحماس خصوصاً، والسلطة الفلسطينية لم تتصف بـ"السلاسة والانسجام"، بل إنها مالت نحو التوتر والندية.

ولئن ارتأت معظم القوى الإسلامية الفلسطينية النأي بنفسها عن المشاركة في مؤسسات السلطة، لاعتبارات مختلفة، سواء الانخراط في العملية الانتخابية في مرحلتها: 1996، 2006، أو الاندماج في مؤسساتها التنفيذية، فإن حماس قررت أخيراً الاندماج التدريجي في مؤسسات السلطة، بعد أن حالت مجموعة من العوائق الداخلية والخارجية، من سير علاقة الجانبين بطريقة توافقية، ومن أهمها:

1- المعوقات الداخلية:

أ- تمسك حماس بخطاب وبرنامج سياسي، يمثّل بالنسبة لها هويتها، لا يتقاطع إلا جزئياً مع برنامج السلطة، وما تمثله من توجهات إزاء الحالة الداخلية، والصراع مع إسرائيل، وفضاء علاقاتها الإقليمية والدولية.

ب- ليس من المتوقع أن تتنازل حماس -في المدى المنظور- عن "ثوابت" سياسية وأيديولوجية، استناعت عبرها أن تحصل على دعم وتأييد قطاعات هامة من الجمهور الفلسطيني، وتصل لما هي عليه اليوم، وتُتميز نفسها عن فتح، وتثبت أقدامها بقوة في الحياة السياسية، على الأقل كما تراها هي، على الأقل في ضوء التحضيرات الجارية لإمكانية عقد انتخابات عامة تشريعية ورئاسية متفق عليها في مصالحة غزة 2014.

ت- أي مرونة لحماس في القضايا الكبيرة والهامة المسماة بـ"الثوابت" سيعني للكثيرين داخلها وخارجها تنازلاً غير مبرر، وتراجعاً ليس عن ميثاقها التأسيسي فحسب، بل عما وعدت به

جمهوريةها في مراحل مختلفة، ما يعني فقدان ثقته بها وبما تمثله، وما قدّمت نفسها على تمييزها عن الحركات السياسية الأخرى.⁽¹³⁾

ث- تعتبر أوضاع السلطة المتسمة بالضعف والتآكل من العوامل الداخلية الهامة غير المحفزة لحماس على تغيير مواقفها ورؤاها السياسية، فأحوال الأولى المتردية وما بلغته من ضعف، مؤشر ذو دلالة على مصير أي حركة سياسية تقدّم التنازلات المتلاحقة دون مقابل، وهو مصير لا تريده الثانية، لأنها تنتظر لنفسها في أوج شبابها وقدرتها على العطاء.

2- المعوقات الخارجية:

أ- الصراع مع إسرائيل، وعدم استعدادها للدخول فعلاً في عملية سياسية ايجابية جادة مع الفلسطينيين، لاسيما في ظل حكومة إسرائيلية هي الأشد يمينية في تاريخها، يقودها "بنيامين نتنياهو" ويقف على يمينه ويساره عتاة المستوطنين.

ب- حالة التفكك والتشرذم الإقليمية، في مرحلة الثورات المضادة في عواصم "الربيع العربي"، ما يجعل إسرائيل والولايات المتحدة وبعض الدول العربية تُصر على رؤية حماس كحركة راديكالية تضعها في قائمة الكيانات المعادية، وينبغي محاربتها بدلاً من استيعابها، وقبولها كلاعب سياسي مشروع.

ت- في إطار دعم المجموعة الدولية للسلطة الفلسطينية، تجد حماس نفسها أمام صعوبة كبيرة في الاندماج فعلياً في النظام السياسي، في ضوء أن ما يكسبه جزءاً هاماً من مقبوليته وشرعيته يكمن في مناصبته العداء لحماس، والرضوخ للطلبات الإسرائيلية، وليس عبر فاعلية أدائه، ورشادة سياساته.

وبالتالي، تميل مجموع هذه المعوقات الداخلية والخارجية بتأثيرها لعدم تشجيع حماس على تقديم "التنازلات" المطلوبة، لتتحول عنصراً "إيجابياً وبنّاء" في الحياة السياسية، وقوة سياسية "شرعية" في النظام السياسي القائم.⁽¹⁴⁾

طبعاً لا يمكن أخذ هذا الكلام على إطلاقه في ضوء أن المجموعة الدولية تدعم السلطة الفلسطينية لاعتبارات سياسية متعلقة بخطها السياسي في مشروع التسوية، وليس بالضرورة لأنها

(13) أسامة أبو رشيد وبول شام، حماس: تشدد عقائدي ومرونة سياسية، المؤسسة الأمريكية للسلام، 2009.

(14) وائل المبوح، المعارضة في الفكر السياسي لحماس، دراسة تحليلية، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2010، ص56.

تتأصب حماس العداء، كما أن كل مكونات المجموعة الدولية الداعمة للسلطة ليست معادية لحماس، فكثير منها تؤيد حماس، إن لم تكن صديقة لها، كروسيا مثلاً وبعض دول الاتحاد الأوروبي وتركيا وقطر، فضلاً عن كون حماس جزء من جماعة الإخوان المسلمين التي ترتبط بصورة أو بأخرى بعلاقات طيبة مع بعض دوائر صنع القرار الدولي.

لكن من الصعب فهم موقف حماس من السلطة دون الانتباه لبنية الأخيرة المشوهة، فموقف حماس من اتفاق أوسلو حدّد موقفها من السلطة ذاتها، وجاء عدم اعترافها بشرعية إسرائيل، وتحفظها الشديد على المنظمة، سياسياً وأيديولوجياً ليجعلها تتعامل مع السلطة بدرجة عالية من الحذر، بعد انكشافها للإملاءات الإسرائيلية والغربية، وضعف استجابتها لتطلعات الفلسطينيين، وتأثرها بمعطيات الصراع مع الإسرائيليين، وعملية التسوية، ومحدودية سيادتها.⁽¹⁵⁾ وهذا يعني أن مجموع المعوقات الداخلية والخارجية الكثيرة والمعقدة جعل حماس تتعاطى مع السلطة الفلسطينية القائمة بحذر شديد، حتى وهي تقودها عملياً في غزة، وهذا الحذر قام على:

أ- قدر من الإيجابية لا تتجاوز حدودها تمكينها من الحفاظ على تماسكها الداخلي،

ب- تحقيق مكاسب سياسية تخدم برنامجها السياسي،

ت- منحها مزيد من القبول السياسي في الشارع الفلسطيني لممارسة الحكم.⁽¹⁶⁾

الغريب أنه بعد مرور 8 أعوام على الانتخابات التشريعية التي فازت فيها حماس، وتسلمت إدارة السلطة في غزة، فلا يبدو أنها على استعداد لإضفاء الشرعية على نظام سياسي ليس من صنعها، قبل أن يعترف النظام ذاته بها، ويصبح قادراً على التعايش معها، ومع شرعية ما تمثله من توجهات واجتهادات "إسلامية" تجاه المشروع الوطني، التي تتضمن إقامة دولة في حدود عام 1967، دون الاعتراف بشرعية إسرائيل.

(15) أخذت تتسع هذه "الكوابح" أمام حماس بصورة أكثر وضوحاً مع رداً الفعل الأولية: محلياً وإقليمياً ودولياً، بعد إعلان نتائج الانتخابات، حيث انقلبت الصورة، وياتت الحركة "الفائزة" في صندوق الاقتراع مطالبة بالانقلاب على برنامجها الذي انتخبت وفقه.

(16) العودة لأوائل سنوات 2003-2004، تشير بما لا يدع مجالاً للشك كم بلغت الصراعات في قلب النظام السياسي الفلسطيني أوجها بين الرئيس الراحل ياسر عرفات، ورئيس حكومته محمود عباس، الرئيس الحالي، حول تنازع الصلاحيات، في الوقت الذي تحول فيه عباس رئيساً للسلطة، ويريد استرداد صلاحيات رئيس الحكومة الحالي مثلاً بإسماعيل هنية.

ويعد أن بدا في السنوات الأولى من عمر السلطة الفلسطينية أنه من غير المتوقع تعايش حماس معها دون إصلاح جذري يشمل المنظمة والسلطة والأحزاب السياسية، وهو أمر لا يبدو سهل التحقق في المدى المنظور على الأقل، لكن الوقائع التي تلت انتخابات 2006، أكد أن حماس عملت على ترحيل بعض هذه التحفظات، وبدأت الاندماج فعلاً في مؤسسات السلطة، دون أن يتم حلها، لكنها انفجرت فور سيطرة الحركة على غزة أواسط 2007، ودخول الجانبين مراحل طويلة من حوارات المصالحة حتى آخرها 2014.

ورغم افتقار حماس لنموذج مسبق للحكم، فلا ينتقص من أصالتها كحركة سياسية واجتماعية تعبر عن سيرورة تاريخية، ونتاج تحولات اجتماعية واقتصادية وسياسية، ولا يقلل من كونها باتت لاعباً أساسياً فيما يتعلق بالشأن الفلسطيني، بجانب أهمية تطورها ونضوجها السياسي، واكتسابها خبرات عملية بكل المجالات ذات الصلة.⁽¹⁷⁾

لكن التطور الذي طرأ أواسط عام 2007، بسيطرة حماس على غزة، واستمر إلى مرحلة ما قبل المصالحة الأخيرة أواخر أبريل 2014، جعلها تبني موقفها من السلطة الفلسطينية، انطلاقاً من فرضيات أساسية:

1- لا يزال الشعب الفلسطيني يعيش مرحلة تحرر وطني، مما يتطلب مشاركة الجميع في جهوده لمواجهة مشروع الاحتلال الإسرائيلي، وأن مشروع التسوية لم يعد له مكان، والخيار المائل الآن هو كيفية إدارة الصراع مع الاحتلال، ويكون من واجب الحكومة القادمة تضافر جهودها وطاقاتها لإدارة هذا الصراع.

2- قناعتها بأن فوزها في الانتخابات، وفرصة تشكيل الحكومة منفردة، لا يعني أن التاريخ سيبدأ من فوزها، وهي بالتالي ليست مطالبة بأن تلغي كل ما سبق من جهود، لأن المسيرة يجب أن تستمر قدماً إلى الأمام، بناء على ما بني من إيجابيات، وتصويماً لما ترى أنه سلبيات.

3- السلطة القائمة ليست ذات سيادة حقيقية، وبالتالي فحماس ترى أنها بحاجة لمشاركة الجميع لمواجهة الاحتلال الذي ما زال ينتزع السيادة الحقيقية.

(17) عبد الإله بلقزيز، أزمة المشروع الوطني الفلسطيني: من فتح إلى حماس، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص 76.

4- تدرك حماس أنه لا وجود فعلي لنظام سياسي فلسطيني حقيقي طوال العقود الأربعة الماضية، بقدر ما كان هناك حالة سياسية يقودها تنظيم بعينه، ممثلاً بفتح، ويريد من الآخرين، بمن فيهم حماس، ملحقاً له ولسياساته، وبالتالي أتت نتائج الانتخابات لتعطي فرصة للجميع لبناء النظام الجديد للمشاركة في صناعة القرار وتحمل المسؤوليات.⁽¹⁸⁾

لكن حماس بعد 7 سنوات في إدارة غزة بصورة منفردة، اكتشفت أن النظام السياسي الفلسطيني، رغم ما بدا عليه من وهن، يمتلك تقاليد عريقة، ويضم قوى سياسية ومجتمعية متعددة، ويقوم على أسس وقواعد وآليات من الصعب تغييرها، وغاية ما حدث في المشهد الفلسطيني هو تعرض نظامه السياسي إلى حالة من "عدم الاستقرار"، بل إن القاعدة السياسية القائلة أن "تجربة يوم في السلطة أغني من سنين في المعارضة"، تصلح لأن تعطي وصفاً للعلاقات الجدلية الصراعات المتشابكة التي دخلت فيها حماس منذ تشكيلها للحكومة، فهناك أشياء لا يمكن رؤيتها إلا من موقع السلطة.

فحماس التي ظلت 18 عاماً في صفوف المعارضة لفتح، وخارج منظمة التحرير، وجدت نفسها في خضم صراعات وتشابكات داخلية وإقليمية وخارجية، تعاطت معها بمنطق الخطاب السياسي وفعل المقاومة، وجاء اليوم الذي تتفاعل مع هذه التشابكات من منطلق القابض على جمرة القرار السياسي.⁽¹⁹⁾

وفي حين أخذت حماس على السلطة عدم شرعيتها لأنها نتاج اتفاقيات مرفوضة مع الاحتلال، وفسادها، بحكم ما ظهر من ممارسات، فقد قبلت عملياً بوظيفة حصرية لها، مرتبطة بإدارة الخدمات والرعاية وتأمين الأموال.⁽²⁰⁾

وتعاطى خطاب حماس تجاه السلطة في مرحلة الانقسام وما بعدها عقب المصالحة، مع أكثر من جمهور:

أ- الفلسطينيون المتطلعون للقيمة العيش التي باتت صعبة المنال.

(18) هذه الفقرة مقتبسة من محاضرة لأسامة حمدان، مسئول العلاقات الدولية لحركة حماس في بيروت، بتاريخ 2007/7/25.

(19) هاني المصري، حماس وأزمة الصراع على السلطة، موقع أمين، 25 أبريل، 2006.

(20) بيسان عدوان، حركة حماس بين إجراءات التأقلم والانتقال المفاجئ للسلطة، مجلة الحوار المتمدن:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=82524>

ب- مؤسسة الرئاسة وفتح التي تضغط من أجل مواقف أكثر براغماتية واعتدالاً.⁽²¹⁾

ت- الأطراف الإقليمية التي تضغط حيناً لإعادة إحياء المفاوضات المجمدة مع إسرائيل، وتغيير خطاب حماس السياسي الراض لمشروع التسوية، ويخشى حيناً آخر من اندلاع فوضي شاملة في الأراضي الفلسطينية، خاصة في الضفة بعد حرب غزة الأخيرة 2014، مما قد يقود لحالة فوضي يخشى عقابها.

ث- الموقف الإسرائيلي، قتل أبيب على وشك أن تعلن عدم وجود شريك فلسطيني في التسوية خاصة بعد خطاب الرئيس عباس في الأمم المتحدة في أيلول 2014.

ومع ذلك، فإن سلوكيات حماس وتكتيكاتها منذ تخليها "الاضطراري" عن حكم غزة، ومواءمتها للتغييرات الحاصلة، قرأتها بعض الأوساط المحلية والإقليمية والدولية بأن لدى حماس القدرة على إثيان السياسة العملية دون خسائر جسيمة، وتمتلك قابلية لمزيد من المرونة إذا حصلت على "استحقاقات" كبيرة تعزز به مصداقيتها في الشارع، وداخل النظام السياسي، وبالتالي يمكن أن تتعامل مع الضغوط الخارجية من هذا المنطق.

وربما تم قراءة تصريحات موسى أبو مرزوق نائب رئيس المكتب السياسي لحماس أواخر أيلول 2014 عن إمكانية إجراء مفاوضات مباشرة مع إسرائيل، تجسيدا لهذه المرونة السياسية، رغم النفي الرسمي من قبل مكتب حماس السياسي لهذا التوجه، لكنه يعبر عن حراك حقيقي تشهدده حماس في أروقتها القيادية، وتحديدًا عقب مفاوضات وقف إطلاق النار التي تخللت حرب غزة الأخيرة.

لذا تتصح بعض الأطراف، خاصة بعد المصالحة الأخيرة وحرب غزة في 2014، ضرورة احتواء حماس تزامناً مع نهجها "التغيير التدريجي طويل الأمد"، ودخولها النظام السياسي الفلسطيني، رغم أن حماس حاولت في العديد من المراحل التاريخية والسياسية المفصلية في مسيرتها، المواءمة بين العديد من التوجهات والسياسات، منطلقاً من مرجعيتها الإسلامية، وإقامة

(21) نيفين سليمان، مستقبل العلاقة بين حكومة حماس ورئاسة أبو مازن، السياسة الدولية، عدد 164، أبريل، 2006.

دولتها من النهر إلى البحر، عبر أدوات أسلمة المجتمع في زمن الانتفاضة الأولى، ثم المقاومة المسلحة في زمن التسوية حتى انتفاضة الأقصى، ولاحقاً المزوجة بين السياسة والمقاومة.⁽²²⁾

لكن اعتبار أن وصول حماس إلى قلب النظام السياسي وقيادته، تحولاً دراماتيكياً هائلاً في بنيته وخطابه وطبيعته، لا يتعارض مع القول أن هذا التحول لم يحدث فجأة، بقدر ما كان نتيجة طبيعية لمجموعة من العوامل والمؤثرات، خاصة بعد جهود المصالحة الهشة الدائرة حالياً.

وبنفس القدر، فإن قراءات مستقبلية تعرف عليها كاتب السطور من أوساط في حماس تعتقد أن مرحلة ما بعد تخليها عن سيطرتها على غزة، تقدر بأن السمة الأبرز للنظام السياسي سيكون "انعدام الاستقرار"، في ظل عدم امتداد نفوذ حكومة الوفاق لممارسة صلاحياتها في غزة، مع أن السيناريو المطلوب لحالة العلاقة بين حماس والسلطة، أن تستقر على حالة من التعددية والشراكة وقبول الآخر، باعتماد الحوار والتوافق.

لكن ليس من المرجح أن يستقر النظام السياسي الفلسطيني خلال السنوات التالية على الأقل، ومن المرجح كذلك، أن يتحول عدم الاستقرار هذا إلى أزمة شاملة للنظام من حيث الهوية والشرعية، والمؤكد أيضاً، أن إسرائيل معنية، خلال السنوات التالية بعد حرب غزة، والقطيعة مع السلطة الفلسطينية، باستمرار حالة "عدم الاستقرار".

وكما كان سابقاً، يتوقع أن يتحدد النظام السياسي الفلسطيني في مرحلة ما بعد المصالحة، لاسيما علاقة حماس بالسلطة في ضوء عوامل، داخلية وخارجية:

1-العوامل الداخلية: المتعلقة بمشروع حماس في شقيه السياسي والاجتماعي، بجانب التحولات الحاصلة في المجتمع الفلسطيني في الضفة وغزة.

2-العوامل الخارجية: المرتبطة أساساً بالفاعلين في المجال الإسرائيلي والإقليمي والدولي، وحجم المساهمة المؤثرة لهم في إرباك الساحة الفلسطينية.⁽²³⁾

(22) هذا التوجه تقوده أطراف إقليمية ودولية، بما فيها إسرائيلية، تعتقد أن حماس بعد انتكاسة الإسلاميين في الربيع العربي، وحرب غزة التي تضررت منها الحركة كثيراً، ويمكن لها أن "تتعقل" رغم الخطاب المرتفع من بعض قادتها.

(23) محمد خالد الأزعر، معنى فوز حماس في الانتخابات الفلسطينية، شؤون عربية، ربيع 2006، عدد 125.

في كل الأحوال، سيبقى النظام السياسي الفلسطيني هشاً وقابلاً للتغيير بتأثير عوامل داخلية وخارجية، في ظل تحولات مجتمعية مضطربة، مع انعدام السيادة الفعلية واستمرار الانكشاف السياسي، يمكن تلخيصها في الخيارات التالية:

- 1-** عدم تحقيق هيمنة لحماس أو فتح على النظام السياسي،
 - 2-** إمكانية انهيار النظام السياسي بالكامل، وفرض الوصاية الخارجية،
 - 3-** إعادة إنتاج لذات النظام القديم الذي اتسم بالهشاشة والتعدد الشكلي، والاستناد على حالة توافقية أو تناحرية فصائلية، وليست مجتمعية، مع ضعف شديد في القدرة على تلبية المتطلبات الأساسية منه، وسيظل رهيناً بالعامل الخارجي المقرر، وتحديداً الإسرائيلي.⁽²⁴⁾
 - 4-** الإمكانية القائمة فعلياً لتجدد خيار الانقسام، إذا ما فشلت المصالحة الجارية حالياً بخطى وثيدة، وعودة انفصال غزة عن الضفة، من خلال إعادة حماس لفرض سيطرتها على القطاع، بسبب ما تقول أنه إدارة للظهر من قبل السلطة الفلسطينية والرئيس عباس عن غزة واحتياجاتها، لاسيما المتعلقة بإعادة الإعمار بعد الحرب الأخيرة.
- هنا يمكن القول أن فتح التي هيمنت على السلطة، وجدت في رفض دخول حماس لها مناسبة لنجاح ممارسة سياسة الإقصاء، لأنها اعتبرت هذه السلطة امتداداً للمشروع الإسرائيلي، حتى تغير موقفها في 2006.

(24) تحدث عن هذه الخيارات صقر أبو فخر، عام 2007، في ورقته البحثية: حماس وفتح والمنظمة: شقاء الأخوة، لصالح مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2007، لكن التطورات العديدة التي شهدتها الساحة الفلسطينية في السنوات الأخيرة، فاقمت من هذه الخيارات، وجعلتها أكثر إحباطاً، رغم ما يقال عن توفر حسن النوايا.

المبحث الثالث: الموقف من الانتخابات، والصراع على الشرعية

تهيأت حماس لاستلام غزة بعد انسحاب قوات الاحتلال أواخر عام 2005، وكرست شعار أن "المقاومة نجحت في بضع سنوات فيما فشلت المفاوضات في تحقيقه"، وخاضت انتخابات الحكم المحلي بكفاءة عالية فحققت فوزاً كبيراً، وتهيأت للانتخابات التشريعية، حيث التقطت هذه الفرصة التاريخية من خلال تحسس نبض الشارع وتوجهاته، وفيما بدا أنه تغير في مواقفها، راهن البعض على إمكانية ترويضها واحتوائها.

وبجانب الاعتبارات الداخلية لحماس في ترجيح قرار المشاركة في الانتخابات، فلا يمكن تجاهل الاعتبارات الخارجية، من حيث تشجيع الأطراف الإقليمية والدولية على المشاركة فيها، وتوفير الضمانات الدولية لنزاهتها، والإشراف عليها، مما كان له تأثير كبير في تشجيع حماس على المشاركة.

هنا بالذات لا يمكن بحال من الأحوال القفز عن حدثين مهمين لا يمكن بدونهما فهم سياق الانتخابات، ولماذا انتقلت حماس من رفض المشاركة فيها سابقاً في 1996، والانتقال للدعوة لها والتشجيع على الانخراط فيها في 2006، وهذا الحدثان هما:

أ- اجتياح إسرائيل للضفة الغربية عام 2002، وما تخلله من محاصرة الرئيس ياسر عرفات، وتصفيته لاحقاً في 2004، والسعي الإسرائيلي والأمريكي لتغيير النظام السياسي الفلسطيني،

ب- الانسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب من قطاع غزة عام 2005 قبيل الانتخابات بأشهر قليلة، حيث كان لانسحاب إسرائيل من القطاع، واتخاذ قرارها بفصل غزة عن الضفة، دور كبير بفوز حماس في الانتخابات، لأن هناك شكوك كبيرة بأن تسمح بها إسرائيل من الأساس، وما كان لها أن تقبل بمشاركة حركة حماس فيها إلا بوجود ضغط أمريكي.

ولم يعد أمام حماس ما تخشاه من دخولها النظام السياسي دون أن يغير إستراتيجيتها وطبيعتها، فالظروف تهيأت لها أن تحقق ما تريده من داخل النظام نفسه، دون الخوف من تأييد عملية ستحدث انقساماً عميقاً فيها، أو ترغمها على إعادة النظر في مبادئها الأساسية.⁽²⁵⁾

وأدركت الحركة، أن ثمة تصادف بين مجموعة من الأحداث مكنها من دخول النظام السياسي، والسيطرة عليه من الداخل بتكلفة زهيدة، قد لا يتحقق مرة أخرى في المدى المنظور، وبمشاركتها في الانتخابات التشريعية الثانية 2006، حققت فوزاً كاسحاً على فتح التي حكمت على مدار 35 عاماً، وشكلت الحكومة منفردة، وفقاً لبرنامجها السياسي الخاص المتباين مع برنامج فتح، ولا يعترف بأوسلو سقفاً للانتخابات التشريعية.⁽²⁶⁾

ودفع ذلك بإسرائيل والولايات المتحدة وغالبية المجتمع الدولي لفرض حصار اقتصادي وسياسي على الحكومة الوليدة، ومن تداعيات ذلك، وجود سلطة برأسين: الرئاسة والحكومة، متباينتين في البرامج والمواقف، ومتنازعتين على الصلاحيات.

وهكذا دخل النظام السياسي الفلسطيني أزمة سياسية خانقة، هددت جدياً بتجاوز الخطوط الحمراء، ووقوع الاقتتال الداخلي، الذي وقع فعلياً، مما جعل من مرحلة الانتخابات التشريعية وما تبعها، من أعقد المحطات في سياق العلاقة بين حماس والنظام السياسي، ووضعتهما أمام تحديات لم يكن سهلاً الفكك منها حتى كتابة هذه السطور في أكتوبر 2014.

الحصاد المائل أمام ناظري حماس بعد مرور 8 سنوات على الانتخابات التشريعية، يرفع بعض الأصوات في حماس -على قلتها-، ترى أن خيار المشاركة بتلك الانتخابات لم يكن الأكثر دقة، لأنه كان واضحاً منذ البداية ضرورة أن تُلين من خطابها، وأن تُدخل نفسها لصيغة سياسية تحقّظت في الماضي على أسس تكوينها.

واتضح لاحقاً أنها لم تكن كاملة الجاهزية للاشتباك السياسي البناء، أما خيار مقاطعة الانتخابات بالمقابل، فكان صعباً، خاصة بعد أن رأت أنها بلغت شأناً من القوة والحضور

(25) تيسير محيسن، بعد عام على تشكيلها: حكومة حماس بين الفكر والممارسة..

<http://www.ahewar.org/rate/bindex.asp?yid=875>

(26) برنامج قائمة التغيير والإصلاح- حماس انتخابات المجلس التشريعي 2006.

يصعب معه التراجع للخلف، والبقاء خارج النظام القائم، لأن من شأن ذلك خدش مصداقيتها بعيون جمهورها.

كاتب السطور اطلع على نقاشات عديدة جرت في أروقة حماس من خلال أوراق بحثية سابقة، أظهرت أن أيّاً من خيارَي المشاركة أو المقاطعة لم يكونا الأمتل لحماس، لأنه ترتب على كليهما تغيير هام في فكرها وسلوكها، فإما التعايش مع الآخرين وفق قواعد لم تشارك بصياغتها، وإما الخروج من العلنية والعودة للسرية، ما يعني الميل مجدداً نحو الراديكالية، والتراجع للوراء.

ولكي لا تُضَحِّي الحركة بأي منهما، ابتدعت ما أسمته بـ"المشاركة المُقاومة"، وأنتجت لاحقاً "حكومة المقاومة"، وصولاً لما باتت تعلن أنه "مزوجة بين السياسة والبنديقية"، عبر شعارها الانتخابي "يد تبنى ويد تقاوم"، أو ما عرف في عقود سابقة من تاريخ القضية الفلسطينية بـ"الاقتصاد المقاوم".⁽²⁷⁾

اعتمدت حماس في رحلتها لتحصيل الشرعية السياسية على المزج بين 3 عوامل أساسية، ثبت من خلال التجربة العملية أنها تشكل في الوضع الفلسطيني الثالث الضروري لنجاح أي حركة سياسية بتثبيت موقعها في الساحة، وجعل مبادئها تلعب دوراً رئيسياً، ومحدداً لمعالم حياة المجتمع الفلسطيني بصورة عامة:

1- الانخراط بمقاومة الاحتلال، وهي من أساسيات العمل الفلسطيني، واستطاعت حماس أن تُبرز دورها بالمشاركة القوية بالعمليات الفدائية، وعبر سجلها المقاوم، الذي تضمن قوائم طويلة من الشهداء والجرحى والمعتقلين والمبغدين، حظيت بتنامي الاحترام والتقدير بين الفلسطينيين.

2- تطوير بنية مؤسسية ذات أجهزة فعالة داخل الأراضي الفلسطينية، خصوصاً في تقديم الخدمات الأساسية والحيوية للسكان، واستطاعت حماس أن تطور شبكة مؤسسية واسعة

(27) باسم الزبيدي، حماس والنظام السياسي، مركز البحوث والدراسات المسيحية، رام الله، 2008، ص36.

وفاعلة ونشيطة، يمتد مجالها من رياض الأطفال وحتى الجامعات، مروراً بالعيادات الصحية والنوادي الشبابية.⁽²⁸⁾

3- إبراز براغماتية سياسية ومرونة في التعامل، واحترام التعددية داخل مجتمع سعى دائماً للمحافظة على التوازن الداخلي كعنصر قوة أساسي بمواجهة الاحتلال، كما أن غياب السلطة المنظمة لأوضاع المجتمع الداخلية أدى لضرورة أن تبرهن القوى الفلسطينية قدرتها على التعامل مع الواقع الهش.

ونتيجة التحول الذي طرأ على حماس جزاء تفاعل العوامل الثلاثة، وما نجم عنها من تكوين صورة إيجابية عنها بين الفلسطينيين، استطاعت الحركة أن تُحدث اختراقاً كبيراً وانقلاباً أساسياً داخل الساحة الفلسطينية، وظهرت علامات هذا النجاح بوضوح في تصاعد التأييد الجماهيري لمرشحي الحركة في مختلف الانتخابات القطاعية الجارية في الأراضي الفلسطينية.

وما لبث أن حصل نوع من الاضطراب في هذا النجاح بسبب تغير معادلة "المعارضة والحكم"، وانتقال حماس من فضاءات المعارضة الخطابية إلى أزقة السياسة الواقعية.

وأدركت حماس أن برنامج المقاومة، هو الذي وفر لها هذا الوزن والتأييد، وأن الشعب الفلسطيني يقف خلفه، لاسيما بعد أن استنفذ كل سبل التسوية، فأكدت أن قرارها بالمشاركة في الانتخابات لن يكون على حساب برنامجها، وحرصت جميع قياداتها على تأكيد اصطفاها لبرنامج المقاومة بكل قوة.⁽²⁹⁾

وعلمت حماس مع دخول الانتخابات أنها لا تفاضل بين حسن وأحسن، بل بين سيء وأسوأ، على النحو التالي:

أ- أن تدع المجال للسلطة تظل متحكمة بواقع القضية، ومتصرفة فيها مع ما رآته من ممارسة كارثية،

(28) حاييم مالكا، حماس نجحت بشكل مذهل بمنع انهيار القطاع الصحي بغزة، مركز السياسات العالمية، واشنطن، 2012.

(29) معتز الدبس، التطورات الداخلية في حماس 2000-2009، جامعة الأزهر، غزة، 2010.

ب- أو تقطع الطريق على هذا الواقع المهزوم، بمنعه من الانحدار رغماً عنه من إحدى مؤسساته.⁽³⁰⁾

ورغم أن حماس اطمأنت أن قرارها بدخول الانتخابات لن يكون مظلة لاتفاق أوسلو، أو تحت مرجعيته، ولا تستند في موقفها إليه، لكن الواقع أكد أن مجمل العملية الانتخابية وإفرازاتها القانونية جزء لا يتجزأ من اتفاق أوسلو، الذي ترفضه حماس.⁽³¹⁾

واتضح من تبدل موقف الحركة من المشاركة في الانتخابات، جملة قراءات ومتغيرات استوعبتها، تطلبت منها إبداء قدر من المرونة والاستجابة، دون قبول الواقع والرضا به، بل محاولة تغييره، وإصلاحه للأفضل.

يبدو مهماً الإشارة إلى أن مرحلة ما بعد الانقسام السياسي في الساحة الفلسطينية عقب أحداث 2007، لم يعد فيها مجال للحديث عن المشاركة في النظام السياسي كما كان الأمر قبل الانقسام، سواء في قطاع غزة أو الضفة الغربية، إلا في نطاق منظمة التحرير، حيث بات الحديث عن كيفية دخولها والمشاركة فيها مدار حديث فتح وحماس في حوارات المصالحة التي كان آخرها أبريل نيسان 2014.

هذه القراءات نجمها في أن قرار حماس بدخول الانتخابات التشريعية شكل تطوراً جديداً في مسار عملها السياسي على الصعيد الفلسطيني، في ضوء تعاظم مسؤولياتها والتزاماتها، وفي ضوء حركة الأحداث والتاريخ والمتغيرات المحلية والعربية والدولية، دون أن يؤثر ذلك على ما تقول أنها "ثوابتها"، وبرنامج عملها المقاوم.

في النهاية فإن متطلبات المرحلة التي عاشها الفلسطينيون، ومتطلبات المقاومة، واحتياج الشعب للتغيير إثر فشل السلطة في المجالات السياسية والأمنية والإدارية، أدت لموافقة حماس على دخول الانتخابات.⁽³²⁾

(30) تكتيكات حماس للمشاركة بالتشريعي، 2005/3/12.

<http://www.elaph.com/Politics/2005/3/47309.htm?sectionarchive=Politics>

(31) أسامة المحمود، قرار حماس بدخول المجلس التشريعي ... خلفيات وأسباب..

<http://alarabnews.com/alshaab/2005/18-03-2005/a15.htm>

ومع ذلك، فإن الدعوة لانتخابات تشريعية ورئاسية جديدة قد تحصل أوائل العام 2015، وفقاً للمصالحة الأخيرة، تدفع لتكهنات وتقديرات مختلفة عن الانتخابات السابقة، حيث أنهى الفلسطينيون في الضفة وغزة في الأشهر الأخيرة تحديث السجل الانتخابي، استعداداً لقرار قد يصدر بالدعوة لانتخابات تشريعية ورئاسية.

ولم يعد سراً أن حماس التي وصلت السلطة من خلال انتخابات عام 2006، تخشى على نفسها أن تكون الانتخابات القادمة مقدمة لإخراجها من المشهد السياسي بذات الطريقة، مما يجعلها في حالة استنفار داخلي على مختلف الأصعدة: السياسية، الجماهيرية، الإعلامية، للفوز من جديد بها، دون تحديد النسبة المرغوبة، لتحقيق جملة من الأهداف ليس أقلها إفشال المخطط الذي تتحدث عنه من جهة، ومن جهة أخرى محاولة الإثبات أن تجربتها في الحكم خلال السنوات السابقة كانت ناجحة رغم العراقيل والعقبات.

ولئن توفرت جملة من العوامل ساهمت بنجاح حماس في الانتخابات السابقة، فإنها هذه المرة تخشى أن تؤتى منها في الانتخابات اللاحقة، وأهمها تماهي دور التنظيم في الحكومة، وتحييد دوره، وما رافقه من مخالفات مسلكية أو مادية، وعجز حكومة حماس عن توفير الكثير من متطلبات الجمهور في غزة بفعل تشديد الحصار، وهنا يتم استحضار فشل فتح في حل إشكالاتها التنظيمية، وما ظهر منها على السطح، ليضعف من فرصها الانتخابية.

لكن الأمر الأكثر خطورة على فرص حماس في الانتخابات القادمة، كما تتحدث بها بعض الأوساط بصوت خفي، يتعلق بالخشية من أن يتسبب بلوغها للسلطة بتراجعها، فالوصول لمرحلة الحكم يعتبر التجربة الأخيرة في حياة كل حركة، وهنا تبرز مخاطر استنساخ تجربة فتح.

³² حوار مع د. أحمد بحر، رئيس المجلس التشريعي بالإتابة..

<https://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=45604>

المبحث الرابع: الموقف من القوى السياسية

1- حماس وفصائل منظمة التحرير - فتح نموذجاً

حدد ميثاق حماس موقفها من الفصائل الوطنية والإسلامية على الساحة الفلسطينية، بما جاء في المادة 23 منه أنها "تتظر للحركات الأخرى نظرة احترام وتقدير، وإن اختلفت معها في جانب أو تصور، فقد انفقت معها في جوانب وتصورات، ولا يفوتها أن تبقى رافعة لراية الواحدة، وتسعى جاهدة لتحقيقها".

لكن انتخابات المجلس التشريعي عام 2006 أسفرت عن حسم التنافس الحقيقي بين حماس وفتح، بتغلب الأولى بنسبة كبيرة من المقاعد البرلمانية، 74 مقابل 45، معبراً عن اختلاف موازين القوى الداخلية على الساحة، لكن ذلك لم يأخذ طريقه الطبيعي والمتوقع في الأيام التالية، حيث سعت حماس لإشراك فتح، كما باقى الفصائل، في الحكومة العاشرة، ودارت حوارات كثيفة معها، لمدة 5 أسابيع، قدمت فيها مرونة سياسية في برنامجها الحكومي، لكن الحوارات لم تخلص لنتيجة إيجابية.⁽³³⁾

حماس تعتقد أن الأزمة الحقيقية التي عصفت بالنظام السياسي الفلسطيني فور فوزها في الانتخابات، وتشكيلها للحكومة، يعود إلى أن فتح بنت السلطة كمؤسسة فتحاوية، وليس كمؤسسة وطنية، فالأجهزة الأمنية والموظفون المدنيون غالبيتهم الساحقة من الفتحاويين، بل إن السلطة شكلت ما عرف بـ"لجنة السلامة الأمنية" تركزت مهمتها في حظر توظيف أي فلسطيني له ارتباطات تنظيمية أو فكرية بحماس!

أكثر من ذلك، فقد باتت فتح "مستفزة" فعلاً نتيجة للانتخابات، وأعلنت "نظرياً وإعلامياً" اعترافها بالنتائج، لكنها "عملياً وميدانياً" أتقنت "وضع العصي في دوليب حماس"، وجاء تكتيكها متمثلاً بـ:

1- "كسب الوقت"، لوضع حماس في مأزق دستوري وقانوني، تفشل بموجبه في مهمتها.

(33) عواد عودة، إشكالية العلاقة بين فتح وحماس وأثرها على التحول الديمقراطي، جامعة النجاح، نابلس، 2011، ص104.
http://scholar.najah.edu/sites/default/files/all-thesis/the_relationships_dilemma_between_fateh_and_hamas_and_its_impact_upon_the_process_of_democratic_transformation_in_pale.pdf

2- عدم مشاركتها في أي حكومة، واشتراط أن يتضمن برنامجها شروط الرباعية، وانسجم خطابها مع برنامج الحصار على الأراضي الفلسطينية.

3- إيصال رسائل للقوى والشخصيات التي حاورتها حماس للمشاركة في الحكومة، بأن مشاركتها حماس يعني أن الولايات المتحدة ستعاملها كما تعامل الحركة، وستدرجها على قائمة "الإرهاب".⁽³⁴⁾

4- سحب الرئاسة لصلاحيات واسعة من مهام الحكومة، كالإعلام، المعابر، والأمن.

5- الوصول بالحالة الفلسطينية لمؤشرات فوصى عارمة ممثلة بظاهرة "الفتان الأمني المبرمج"، والإضرابات المسيسة، وإغلاق الشوارع، وحالات القتل المنتشرة في قطاع غزة والضفة الغربية.

وأخذت كرة الثلج تتدحرج رويداً رويداً حتى وصلت يونيو حزيران 2007، وما وقع خلاله من أحداث دامية أسفرت عن سيطرة حماس على غزة لمدة 7 سنوات، حتى أشهر قليلة لمرحلة ما قبل توقيع اتفاق المصالحة في أبريل نيسان 2014، وهي سنوات اتسمت فيها علاقة الجانبين، فتح وحماس، بالعداء المستحکم.

وهكذا أصيبت فتح بانكاسة ثانية، بعد الانتكاسة الأولى الممثلة بهزيمتها في الانتخابات التشريعية، وجاءت سيطرة حماس ميدانياً على غزة لتعتبر هزيمة أمنية عسكرية، مما ولد لديها ردود فعل قاسية تجاه عناصر حماس وكوادرها في الضفة.

لكن الحروب الإسرائيلية الثلاثة على غزة، في أعوام 2008، 2012، 2014، بما خلفته من دمار وشهداء، دفعت جهود المصالحة الداخلية بين الحركتين، بوساطة مصرية، بعد أن شهدت سنوات الانقسام العجاف انطلاقةً للحوارات الثنائية بينهما، حتى وقع الجانبان على ورقة المصالحة في أبريل 2014، رغم مشاهد الإبطاء في تطبيق بنودها، لاسيما في الضفة الغربية، المرتبطة أساساً باستمرار الاعتقالات السياسية لعناصر حماس، وتعطيل انعقاد المجلس التشريعي، واستمرار أزمة رواتب موظفي غزة.

(34) محسن صالح، قراءة نقدية في تجربة حماس، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ص. 58.

مع العلم أن فتح ترى أن عدم سير المصالحة مع حماس بالسرعة المرجوة يعود لعدم تمكين الأخيرة لحكومة الوفاق من بسط سيطرتها على قطاع غزة، رغم ما بدر من خطوات إيجابية خلال الزيارة الأولى التي قام بها رئيس الحكومة إلى غزة أوائل أكتوبر تشرين أول 2014.

2- حماس والجهد الإسلامي

نظم ميثاق حماس علاقاتها مع الحركات الإسلامية العاملة على الساحة الفلسطينية بأنها "تتظر لها نظرة احترام وتقدير، وتعتبرها رصيماً لها".

ورغم هذا التجريد النظري، فإن البرود السياسي ظل ملازماً للعلاقة بين حماس والجهد، يصعب فهمه وإدراكه دون اللجوء لتفسير النشوء التاريخي، حيث انبثقت الأنوية الأولى للجهد من تنظيم الإخوان المسلمين في غزة، بسبب رفضها البقاء على خط الجماعة الهادئ تجاه مقاومة الاحتلال في حينه.⁽³⁵⁾

ومع ذلك، يمكن القول إن الحركتين مقاربتان ليس في الأيديولوجيا الإسلامية فحسب، بل في الأهداف الإستراتيجية أيضاً، كتحرير كامل التراب الفلسطيني، وإقامة الدولة الفلسطينية، والمواقف السياسية الأساسية كرفض مشاريع التسوية السلمية، واستمرار المقاومة.

ويبدو أن نتائج العلاقة بين حماس والجهد في جانبها السياسي متأثرة لحد كبير بمستواها الميداني، ولم يكن من المتوقع حصول تغيير جذري في واقع العلاقة بينهما ما دامت البنى التحتية والقاعدية معزولة ومنفصلة عن بعضها البعض، أو ما دام التنسيق الميداني محدوداً ومتباعداً، مع العلم أن العلاقات الشخصية لقادة التنظيمين تصل مراحل متقدمة من الود والاحترام، دون قدرتهم على إسقاط هذه المعاني على قواعدهما.⁽³⁶⁾

وشكل انطلاق "الربيع العربي" 2011 فرصة لبرود إضافي في علاقات حماس والجهد، خاصة بعدما حصل في سوريا، حيث ناصرت الأولى الثورة هناك، وخرجت من دمشق متجهة

(35) خالد الحروب، حماس: الفكر والممارسة السياسية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1996، ص 87.

(36) عدنان أبو عامر، حماس والجهد الإسلامي.. أي علاقة؟ مركز المسبار للدراسات، أبو ظبي، 2009، ص 89.

إلى الدوحة، فيما التزمت الثانية الصمت، وناصرت الموقف الإيراني المؤيد للنظام السوري، وتنتقلت قيادتها بين طهران وبيروت.

لكن أكثر من مسئول في الحركتين عبر عن الوحدة الفكرية والسياسية والإستراتيجية بينهما، سواء على صعيد "إسلامية المعركة" مع الاحتلال، أو رفض التنازل والتسوية.

واشتركت الحركتان في طابع مواجهتهما مع الاحتلال على صعيد العمليات الفدائية المسلحة ضد إسرائيل، بتشكيل غرفة عمليات مشتركة لجناحيهما العسكري، يتم إحيائها في أي فترة تصعيد مع الجيش الإسرائيلي، ودعم عناصرهما بعضهم بعضاً حين تعرضوا لملاحقة السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية في الأعوام الأخيرة.⁽³⁷⁾

ويمكن الإشارة هنا للدور الكبير الذي يبذله القياديان في حماس والجهاد محمود الزهار ومحمد الهندي على التوالي، لتقريب المسافات بينهما.

3- حماس والسلفية الجهادية

ظهرت عدد من الحركات السلفية في غزة بعد سيطرة حماس عليها في 2007، ودعت لإقامة الإمارة الإسلامية، وشهدت في السنوات الأخيرة صعوداً متزايداً لها، بصورة أقلق حماس آنذاك، ومن أبرز تشكيلاتها: "جيش الإسلام كتائب التوحيد والجهاد، جيش الأمة أهل السنة والجماعة، كتائب سيوف الحق، جند الله".

وتكمن البدايات الأولى لنشأة هذه التشكيلات في الخلاف الفكري والفقهي بين السلفيين وحماس، مقدمة "اللقطية" بينهما، عقب دخول الأخيرة العملية السياسية في ظل دستور "وضعي علماني"، وعلى أساس اتفاق أوسلو، والاعتراف الضمني بإسرائيل، وتصريح حماس باحترامها قرارات الأمم المتحدة، لأنه يعني اعترافاً وإقراراً بقانونها الوضعي، وعدم سعيها لأسلمة المجتمع، وعدم مطالبتهم أن تكون العملية السياسية وفق الشريعة.⁽³⁸⁾

(37) هذه التحليلات وردت من خلال سلسلة من اللقاءات أجراها الباحث مع عدد من قادة الحركتين، حاول أن يصل معهم إلى خلاصة حقيقية لطبيعة الخلافات بينهما، ولا تعكس بالضرورة موقف الباحث، ولا رأي الحركتين بشكل رسمي معن.

(38) مروان شحادة، مستقبل تنظيم القاعدة في فلسطين، مركز رؤية للدراسات الإستراتيجية، 2006، ص34.

ولم تيد الجماعات السلفية قناعتها بما تعلنه حماس حول اتباع سياسة "التدرج" في تطبيق الشريعة، وإقامة الحدود الشرعية.

وبعد سيطرة حماس على غزة أواسط 2007، رحبت التنظيمات والخلايا السلفية بذلك، مما دفع حماس لمكافأتها بتعاطف حنون، وصل حدود التسامح مع التدريب والتجنيد، عبر حلف غير مكتوب بينهما، باستثناء بعض مراحل التوتر وصلت حد ملاحقة حماس لعدد من النشطاء السلفيين، واعتقال بعضهم.⁽³⁹⁾

ويمكن الرجوع إلى البدايات الأولى للخلاف الفكري والفقهية بين حماس والسلفيين، وفق المراحل التالية:

1- بعد التوقيع على اتفاق مكة في 2007، بين فتح وحماس، رفعت الجماعات السلفية لهجة انتقادها لحماس، وجاءت "التعزية" من الرجل الثاني في القاعدة أيمن الظواهري "في قادة حماس، للحاقهم بركب السادات".

2- تصريح "أسامة بن لادن" أواخر ديسمبر 2007، أنه "لن يحترم الموثيق الدولية كما احترمتها قادة حماس"، لأنهم "باعوا دينهم بدنياهم"، وطالب المخلصين فيها بإعلان تخليهم عن القيادة، وبراءتهم منها.

3- مطالبة "أبي عمر البغدادي" أمير دولة العراق الإسلامية للمخلصين في كتائب القسام بالخروج، وإعلان تشكيلات جديدة بعيداً عن قيادة حماس.⁽⁴⁰⁾

لكن قراءة بيانية لمستقبل العلاقة يشير إلى هدوء متفقد عليه بين حماس والسلفيين، بموجبه يتم التخفيف من ملاحقة حماس لنشطاء تلك الجماعات، مقابل بقائها فيما تسميه حماس "الإجماع الوطني" الخاص بقرار التصعيد مع إسرائيل.

4- حماس وحزب التحرير

افترق "حزب التحرير الإسلامي" تماماً وبشكل قطعي عن أي حركة فلسطينية تتبنى الوطنية أو القومية، وهناك ملاحظات أساسية حول موقفه من القضية الفلسطينية.

(39) "جلجت" تنتظر تنفيذ عملية كبيرة لمبايعة بن لادن، جريدة الأيام، 2007/12/11.

(40) عبد الإله شائع، حماس تهشم الصورة، دراسة يتحدث فيها عن مراحل علاقة حماس مع الجهاديين، 2009:

<https://archive.org/details/HAMAS11>

ورغم أنه حزب إسلامي لكن موقفه من حماس، تأثر بالخلاف الأيديولوجي القائم بينهما، ففيما تدعو حماس لإنشاء دولة إسلامية في فلسطين، فإن الحزب يتمسك بمبدأ إنشاء دولة الخلافة على كافة الأراضي الإسلامية، ويدعو لنبذ المبادئ القومية.⁽⁴¹⁾

كما يرى أن فلسطين يجب أن تكون قضية المسلمين جميعاً، لا قضية أهلها وحدهم، وتختلف الحركتان حول العمل المسلح، ففيما تنادي حماس باستخدامه وسيلة لتحقيق أهدافها بالتحريض والمقاومة، يدعي أنه ما زال متمسكاً بوسائل سلمية لتحقيق دولة الخلافة.

وفيما يتعلق بالانقسام على الساحة الفلسطينية، أخذ الحزب على حماس أن توقع اتفاق المصالحة مع فتح، لأنه اتفاق سياسي مع السلطة الفلسطينية، ويعتبر مقدمة وشرطاً أساسياً لمتابعة سير حماس في الحلول الاستسلامية التي تضيع الأرض المقدسة.

واعتبر الحزب أن الانقسام الفلسطيني بين حماس وفتح، مرده للفكر السياسي الذي يسيطر عليهما، محذرة الأولى من الاقتراب من الثانية، على أساس التعايش مع الواقع السياسي الذي تريده الدول الكبرى، وليس على أساس الإسلام.⁽⁴²⁾

(41) حوار مع القيادي في الحزب ماهر الجعبري، الراية القطرية، 2008/1/3.

(42) بيان لحزب التحرير حول اتفاق المصالحة الفلسطينية، 2011/5/30.

المبحث الخامس: العمل الخيري في سياسة حماس

عمل الإسلاميون الفلسطينيون على الوصول للمؤسسات الدينية والاجتماعية ذات الطابع الديني، ضمن إستراتيجيتهم في وصول الجماهير، ومرت علاقتهم بمؤسساتهم الدينية والاجتماعية والتعليمية بمراحل مختلفة.

لكن حماس بصورة خاصة استفادت من الدعم المادي المقدم من مصادر عربية متنوعة، رسمية وغير رسمية، في بناء شبكة مؤسساتية خدمية متشعبة ومتنوعة في مجالات متعددة، كالصحة والتعليم ورياض الأطفال، ووفرت هذه البنية بدائل عالية التنظيم والفعالية لمثيلاتها الوطنية، وتميزت عن معظمها في نوعية الخدمة المقدمة، والمتسمة بقلّة التكاليف المطلوبة من المواطن من جهة، والممزوجة بدمائة في خلق العاملين وحسن معاملتهم له من جهة أخرى.

ووضعت حماس موضوع إعطاء الزكاة كوسيلة مركزية للتغلغل والانتشار في المجتمع، وأنشأت رياضاً للأطفال والمدارس والمكتبات، وبنكاً للدم والعيادات الصحية، ومراكز التعليم المهنية للنساء والنوادي الرياضية، وجمع التبرعات للصدقات من أجل مساعدة المحتاجين، وتوسيع نشاطات المؤسسات الخيرية.

وشكلت النشاطات الاجتماعية والتربوية لم أحد أهم أسباب الشعبية الواسعة التي تحظى بها حماس في أوساط الفلسطينيين، وجعلتها في مقدمة التنظيمات تأييداً جماهيرياً، لأن قادتها وأبناءها تبنوا مشكلات الناس وهمومهم، وعملوا على حلها، عبر الجمعيات الخيرية، والمؤسسات الاقتصادية، والعيادات والمستشفيات، والأندية الرياضية، ودور الأيتام والمسنين.⁽⁴³⁾

ويمكن تقديم لمحات سريعة عن هذه المؤسسات وأهميتها وفعاليتها كروافد تنظيمية لحركة حماس:

1- المساجد ودور العبادة: انطلقت حماس من مساجد قطاع غزة والضفة الغربية، بعد أن رسمت هيكلتها، ويات يمثل مركزاً للدين والدولة، بجانب الدعوة والإرشاد والدروس

⁽⁴³⁾ حماس ومشوار 25 عاماً من العمل الخيري، جريدة الرسالة، 2012/12/7.

الدينية والمحاضرات والندوات وحلقات تحفيظ القرآن وأداء الصلوات المفروضة، ولعب المسجد في نظر حماس دوراً تنظيمياً هاماً.⁽⁴⁴⁾

2- الجامعات والمعاهد العليا: ربطت الكثير من الأدبيات الفكرية والسياسية بين إنشاء المؤسسات التعليمية العليا، وبين الازدياد الملحوظ للنشاط الإسلامي في الأراضي الفلسطينية، حيث بدأ دور الإسلاميين في الظهور بشكل بارز وملحوظ منذ منتصف السبعينات، بعد إنشاء الجامعات في الضفة الغربية وقطاع غزة، وشكلت المؤسسات التعليمية، مستودعا بشريا، تعرف منه التنظيمات المختلفة العاملة في المناطق المحتلة، وأصبحت موقعا أساسيا من مواقع تواجد التيار الإسلامي.

3- الكتلة الإسلامية: كانت الجامعات التي انتشرت في الأرض المحتلة منابر سياسية ونقابية للاتجاهات الوطنية، لأنها الأماكن الوحيدة التي يستطيع الشباب أن يتجمعوا فيها بصورة قانونية، وشكلت ساحة خصبة لنشر الأفكار واستقطاب الأنصار وتنظيم الأعضاء، وتعد الكتلة الإسلامية في الجامعات والمعاهد امتدادا لحماس.⁽⁴⁵⁾

4- المؤسسات الاقتصادية: اعتمدت حماس في تمويلها الأساسي على المساعدات المالية التي تأتيها من الخارج إضافة لأموال الزكاة والتبرعات التي كانت تجمع من المساجد، والتي تعتبر في معظم الأحيان ميزانيات تمويلية للمساجد أنفسها من أجل تغطية نفقاتها التعميرية أو الخدمائية، ومن أجل ذلك حاولت حماس وفي ظل ازدياد متطلباتها، وزيادة إنفاقها: العسكري أو الإعلامي، وبلغ مستويات كبيرة جداً، أن تنشئ عدداً من المؤسسات الاقتصادية، وقامت بفتح عدد منها.

5- المؤسسات الخيرية، ومن أهمها:

أ- المجمع الإسلامي: يمكن اعتباره النواة التنظيمية الأولى للحركة الإسلامية في فلسطين من خلال جماعة الإخوان المسلمين بداية السبعينيات، وأدى وجوده العلني، ودوره الفاعل في النشاطات الثقافية والاجتماعية لزيادة نفوذ الجماعة.

⁽⁴⁴⁾ معين كوخ، المساجد مركز قوة حماس، جامعة ويستمينيستر، بريطانيا، 2007.

⁽⁴⁵⁾ الكتلة الإسلامية.. دراسة وتقديرات الخطورة، جهاز الشاباك الإسرائيلي، يناير 2014.

2- الجمعية الإسلامية: سعت لتحقيق أهدافها من خلال: تشجيع الطلاب على تلاوة القرآن وحفظه، توزيع الأشرطة الدينية وأفلام الفيديو، إدارة مستويات صحية، منح مساعدات مالية لمئات العائلات الفقيرة.

3- دور القرآن الكريم: وتعتبر ذراعاً مهماً من أذرع الأسلمة في الأراضي الفلسطينية، وهي مفتوحة لأي شخص بغض النظر عن مستواه العلمي، ويشترط ألا يقل عمر الطالب عن 12 عاماً، وتصرف مكافآت مالية تشجيعية للطالب الذي يجتاز الامتحان بنجاح.

4- المؤسسات الخدمائية: اهتمت حماس كثيراً بها، ففعلت المؤسسات القائمة فعلياً، وأقامت مؤسسات أخرى عديدة خلال الانتفاضة الأولى وفترة السلطة الفلسطينية، وقامت هذه المؤسسات باستقبال الدعم الذي كان يقدم من شتى الجهات العربية والدولية والإسلامية، الرسمية والشعبية، وقدمت حماس من خلال هذه المؤسسات مساعدات كبيرة لعناصرها وأسرها ومناصريها ومؤيديها، مما أكسب الحركة مداً جماهيرياً واسعاً، حيث إن الظروف الاقتصادية الصعبة التي عانى منها الشعب الفلسطيني في سنوات الانتفاضة الأولى جعلت تقديم هذه المساعدات جزءاً من نشاطات الحركة التنظيمية والتأطيرية.⁽⁴⁶⁾

5- المراكز الصحية: اهتمت حماس اهتماماً بالغاً بالمؤسسة الصحية، وانطلقت في تأسيس المراكز الطبية وهي تعلم أنها ستوفر لها عدداً من الانجازات الهامة، ومنها: إيجاد مصدر دخل مالي للأفراد العاملين في هذه المؤسسات، وللحركة، عن طريق الدخل الناتج عن هذه المؤسسات، تقديم خدمات قليلة الثمن ورخيصة أو مجانية في بعض الأحيان لعائلات وأسر نشيطي الحركة من خلال هذه المؤسسات، إيجاد مؤسسات طبية خاصة لها تستفيد منها في عملها التنظيمي، إضافة لإقامة مستشفى وعدد من المنشآت الطبية والعيادات الشعبية والجماهيرية التي قدمت خدمات طبية للجمهور عالية المستوى، وفاقته هذه الخدمات والرعاية والمعاملة، الخدمات المقدمة حكومياً في كثير من الأحيان.

6- النوادي الرياضية: انطلقت بواكير العمل الرياضي، وكانت النشاطات الرياضية من أهم النشاطات التي مارسها قادة حماس من أجل إيجاد التفاف شبابي حولها، ومن خلال المساجد تم

⁽⁴⁶⁾ "شاؤول مشعال وأبراهام سيلع"، عصر حماس من العنف إلى التكيف، يديعوت أحرونوت، 1999، ص 65.

إقامة منظومة رياضية متكاملة، حيث اعتبر كل مسجد بمثابة نادٍ رياضي مستقل، له نشاطاته الرياضية المستقلة في كرة القدم وتنس الطاولة والكراتيه، وألحق في معظم المساجد التي كانت بها أماكن متوفرة غرفة خاصة للرياضة، احتوت على طاولة للتنس والمعدات والأجهزة الرياضية الأخرى مثل أجهزة كمال الأجسام أيضاً.

7- الجمعيات النسوية: اهتمت حماس بالنشاطات النسوية، فوجدناها تلحق بمؤسساتها منذ بداية تأسيسها مركزاً للنشاط النسائي وتأهيل الفتيات، ومن خلالها بدأت المرأة الفلسطينية بالانخراط في العمل الإسلامي، ونظراً لزيادة الإقبال النسوي على النشاطات الإسلامية، فقد وجدنا قيادة حماس تسارع لاستيعاب هذا النشاط المتزايد للمرأة بإقامة أماكن للنساء في المساجد، لم تقتصر هذه الأماكن على الصلاة فقط، بل أدت أدواراً تعليمية واجتماعية.

وهكذا قامت حماس بنشاط اجتماعي واسع، انعكست آثاره على أوساط كبيرة من الفلسطينيين، وجعلت صورة الإسلاميين في أذهان الناس قريبة ومحبية، وأعطت المثل على القدوة الحسنة وعدم المحاباة، رفضاً لشيوع ثقافة الاستتفاع في الأوساط الوطنية.⁽⁴⁷⁾

هنا لا يمنع القول أن الجمعيات الخيرية التي شكلت لاحقاً إطاراً أهلياً غير حكومي لحماس، اعتبرت بوابة الحركة نحو المجتمع الفلسطيني، صحيح أنها قدمت المساعدات لجميع الفلسطينيين دون استثناء وتمييز بناء على دوافع فكرية أو تنظيمية، لكنها في النهاية شكلت نافذة محورية في إطلالة حماس على الفلسطينيين، وكسب تأييدهم من خلالها.

ويمكن تحديد الفوائد التي جنتها حماس من إقامة المؤسسات على الأصعدة التالية:

أ- فقد مكنتها العمل المؤسسي من التطور، وتراكم الخبرات،

ب- ساعدها على الاحتكاك بال جماهير، والعمل من أجلها، ومن ثم كسبها، واستقطاب أجزاء مهمة منها،

⁽⁴⁷⁾ العمل الخيري..الوجه الآخر لحماس، موقع إسلاميون، 2009/1/25.

ت- جعلها بمنأى عن كثير من المشاكل التي تفتك بالتنظيمات المعزولة الجامدة، ولعل أفضل ما يوضح المسألة نظرية الشيخ أحمد ياسين فيما أطلق عليه: "الماء الجاري والماء الراكد، فنحن حركة إما أن نكون كالماء الراكد يجمدنا الخوف، ولا نتحرك بحجة المحافظة على أمن التنظيم، وحينها نتعرض كالماء للعفن والأمراض، وإما أن نتحرك كالماء الجاري والمتجدد فنتطور وننتشر"، ويرد على أصوات تتذرع بالمحافظة على سلامة الدعوة، بينما كان رأيه أن سلامة الدعوة يكمن في حركتها وظهورها،

ث- حافظت الجمعيات والمؤسسات على الدور الخيري والخدماتي بالدرجة الأولى، تاركة مجال التطور التنظيمي والجماهيري للإخوان المسلمين، يسير بمعزل عنها، ودون الارتباط الواضح بها، رغم دعمها ومساندتها الطبيعية لهذا التطور، وبينما كان المجمع، ثم الجامعة، نقطة الانطلاق بالنسبة للجيل الجديد النشيط من عناصر الحركة، فقد كانت المساجد أساسا نقطة الانطلاق والدعوة، مستفيدة من الفرص التي وفرتها الأوقاف للجيل الجديد من نشطاء الحركة، في الوعظ والخطب، واستخدام المساجد كمقرات تجمع للشبيبة وطلبة المدارس، ممن كانت فرص التجمع والنشاط محدودة أمامهم.⁽⁴⁸⁾

ج- لم تمتلك الحركة جهازا بيروقراطيا كبيرا أو معقدا، كالذي امتلكته منظمة التحرير، وبالتالي فإن أوجه إنفاق أموال الحركة في هذا المجال كانت محدودة، كما اتسم أداء الإخوان وقيادتهم، بالتواضع في أساليب إنفاقهم، وهم أبعد ما يكون عن مظاهر البذخ أو الإسراف والفساد المالي.

⁽⁴⁸⁾ إبراهيم صلاح، واقع إدارة الإعلام في حماس، أكاديمية الإدارة والسياسة، غزة، 2014، ص73.

المبحث السادس: حماس والمقاومة والنظام السياسي⁽⁴⁹⁾

شككت الأحداث التي شهدتها الضفة الغربية من عمليات أمنية وعسكرية إسرائيلية في أواسط يونيو حزيران 2014 عقب اختطاف ثلاثة مستوطنين إسرائيليين، فرصة لطرح تساؤل عن مصير حكومة التوافق التي تم الإعلان عنها للتو، وجعل مصيرها في مهب الريح، في ظل ما عاشته الساحة الفلسطينية من استقطاب حاد عقب هذه العملية بين: مرحب ومستنكر ومعتقد بنظرية المؤامرة، بل إن الأمور وصلت لدى بعض الأطراف الفلسطينية لاعتبار هذه العملية مسماراً في نعش المصالحة الهشة بين فتح وحماس.

وربما لا يختلف فلسطينيان على وجود حالة من الانسداد في مسار التسوية للقضية الفلسطينية، والكلفة الباهظة لخيار المقاومة المسلحة، وهشاشة المصالحة الوطنية، وتفاعل فلسطيني لا يتناسب مع التغييرات في البيئة العربية في مرحلة ما بعد الثورات، مما يتطلب ضرورة أن يكون نقاش حول علاقة المسارين، المفاوضات والمقاومة المسلحة، لاسيما بعد حرب غزة الأخيرة، بهدف الوصول للحلول والآفاق المحتملة لهذا المسار.

وأثبتت السنوات الأخيرة التي شهدت اندلاع 3 حروب في غزة بين عامي 2008-2014، أن اللجوء للمقاومة المسلحة وباقي وسائل المقاومة يجب أن يخضع لدراسة دقيقة لمعطيات الواقع، ومدى الفوائد التي تحققها، ولعل ما يجعل من الحديث عن ارتباط المشروع الوطني بالمقاومة المسلحة أمراً ملزماً في هذه الآونة بالذات، ما عاشته القضية الفلسطينية طوال عقود ماضية من مراحل ازدهار وانتعاش، أسفرت عن استقطاب إقليمي ودولي عز نظيره في سواها من حركات التحرر العالمية، بفعل عوامل عديدة أهمها انطلاق قواها من مفاهيم سياسية أدركت الخيط الفاصل بين الهدف الاستراتيجي ووسائله التكتيكية.

ولما غاب هذا الإدراك في عقود متأخرة بتنا نشهد حالة "التناحر" بين التكتيكي والاستراتيجي، وأحياناً كثيرة تقدم الأول على الثاني، وربما أخطر من ذلك أن يتم توظيف الثاني لخدمة الأول!

⁽⁴⁹⁾ هذا المبحث في معظمه كان حصيلة لقاءات عقدها الباحث مع قيادات كبيرة في حماس في الداخل والخارج، فضلت عدم الإشارة لأسمائها.

ضرورة هذه المقدمة لأنه كان من الواضح أن حماس فور انتهاء حرب غزة 2014 ستلجأ لتمديد التهدة مع إسرائيل لأجل مسمى، لاستيعاب متطلبات المرحلة الجديدة وتبعاتها، وتُفشل الهجمة على المقاومة، وفي ذات الوقت أصرت على بقاء جهازها العسكري بقيادته وسلاحه؛ لأن الاقتراب منه سيفقدنا أهم عناصر قوتها.

هنا يمكن الرجوع سنوات للوراء حين اجتهدت حماس في المزج بين الفعلين السياسي والعسكري:

أ- تمارس المقاومة، وكأنها ليست في الحكومة،

ب- تمارس استحقاقات الحكم بحيث لا تؤثر على أداء المقاومة.

وتم تمرير هذه المعادلة بصعوبة بالغة، لأن وجود حماس في الحكم بين 2006-2014، جعلها جزءاً من المعادلة السياسية شاءت أم أبوت.

وكان السؤال الملح على الدوام منذ وجود حماس في الحكومة، إلى حين استقالة حكومتها في أوائل يونيو حزيران الماضي: كيف يمكن أن تكون الحركة جزءاً من منظومة ملزمة أن تكون فيها ضمن إستراتيجية التسوية، بينما نداء الحق والواجب يستصرخها أن تبقى يدها على الزناد؛ ولعل هذا أدى في بعض المراحل إلى تمزق نفسي وجدل داخلي في جنبات الحركة، يشدها ذات اليمين تارة، وذات اليسار تارة أخرى، وهكذا، انشغلت الحركة بالجمع بين ما بدا "متناقضين"!

لم يكن المهم منذ البداية أن تدخل حماس تجربة الحكم، بل الأهم هل أنها مستعدة لدخوله، والتكيف مع تحدياته الكبيرة مقارنة مع إنجازاته المحدودة، وإذا تكيفت مع التحديات، فهل ستوازن بين التحديات والثوابت، وأن تحافظ على بوصلة الأهداف والأولويات، وأن تعطي مساحة المقاومة حقها قبالة استمرار الاحتلال؟⁽⁵⁰⁾

⁽⁵⁰⁾ إبراهيم أبو الهيجاء، حماس والتشريعي: جدلية السياسة والمقاومة، الجزيرة نت، 2005.

حماس اعترفت في السنوات الأخيرة، وعلى استحياء، بأن المخاوف تبدت أنها أكبر من الآمال، وقد كانت، حيث خاضت الحركة تجربة سياسية مخاطرها لا تقل عن إشكالياتها، تداعياتها أسرع من التوقعات، ولم يكن أمامها سوى المراهنة فقط على وعي المقاومة، لأن فخ المغريات لا يقل خطراً عن واقع التضيق والمهددات.

المثير في كثير مما قيل حول علاقة حماس بمسار المقاومة، وإمكانية ترشيده خلال فترة ما بعد تسلمها للسلطة بفعل إنجاز اتفاق المصالحة، أن هناك مسوغات تساق من قبل عدد من ساستها والمقربين منها، كالقول مثلاً أن الانسحاب من خيار الحكومة لا يعني عودة سريعة للمقاومة المسلحة، رغم أنها خاضت حربين سابقتين 2008، 2012، وهي على رأس الحكومة في غزة.

وفي ذات الوقت ليس مطلوباً من حماس أن تودع نهج المقاومة فور خروجها حلبة الحكم والسلطة، فما دام هناك احتلال تظل تلك المقاومة شرعية، لكن السؤال: حتى متى يستمر الحديث عن نهج المقاومة بشكل مبهم دون تحديد ماهيتها وتحديد أولوياتها، وانتهاج الأكثر جدوى منها، وتقنينها بالاتجاه الذي لا يجلب المزيد من الضغط الخارجي، ويبرر صعود القوى المهادنة.

ورغم كل ذلك، فلم توجد إجابات واضحة مجمع عليها داخل الحركة، فضلاً عن بعض التصريحات التي لم تعبر عن رؤية متكاملة في حينها، بين مؤيد للمقاومة المسلحة بصورة مطلقة، ومتحفظ على بعض وسائلها وتوقيتاتها، ومطالب بالبحث في جدوى وفاعلية المقاومة الشعبية السلمية.

قد يبقى هذا الموقف "الانتظاري" من حماس دون أن يقدم إجابة واضحة مرة أخرى، لكن لا يجب أن يفهم منه أن المطلوب الإقلاع عن نهج المقاومة، بل توجيهها بدل أن تتحول إلى "استعراضية" تجلب الضغط الخارجي، هذا إن كنا حريصين على استمرار شرعية المقاومة ما استمر الاحتلال.

بالتأكيد لا أحد يشك بحرص حماس على استمرار المقاومة لكن التصويب مطلوب، والترشيد ملح، والتركيز ضروري، رغم وجود ثنائية غريبة بحاجة إلى حل في الساحة الفلسطينية تقول: انسداد أفق التسوية الذي تتبناه فتح يزيد وهج المقاومة المسلحة التي مثلتها حماس، وكان درس الانسحاب الإسرائيلي من غزة، أن المقاومة وليس المفاوضات، هي التي دفعت إسرائيل للتراجع.

لذلك، هناك من ينظر إلى سلوك حماس المقاوم بعد حرب غزة 2014 بالتطلع لتأسيس هدنة حقيقية مع إسرائيل، وبصورة منضبطة، تنظم عمليات الرد على أي اختراق إسرائيلي للهدنة، فيأتي الرد مناسباً ومرتبباً بما قام به الاحتلال من عمل عسكري، ويشمل تحديد المواقف التي لا يكون الرد فيها مفيداً، وبهذا يتحقق قرار جماعي مشترك لحركات المقاومة، ويمكن تحقيقه من خلال لجنة تنسيق أو غرفة عمليات لحركات المقاومة.

هنا أستحضر السؤال الذي طرحناه عديد المرات على قيادة حماس في جلسات بحثية ولقاءات صحفية، خلال السنوات السابقة، وهي في الحكم، وفي ذات الوقت أدارت دفة المقاومة: كيف يمكن أن تتجح حكومة حماس في إدارة الأوضاع الحياتية للفلسطينيين بطريقة فاعلة، ونصف وزرائها وثلاث نوابها في الحكومة العاشرة 2006، والعشرات من رؤساء وأعضاء مجالسها البلدية في الضفة الغربية يقعون في السجون الإسرائيلية؟ كيف يمكن أن تحقق هذه الحكومة طموحات ناخبها ورئيس وزرائها مطارده، ورئيس البرلمان التابع لها معتقل، والشيء نفسه يقال عن نائب رئيس حكومتها، ووزرائها الذين ينتقلون بسرية مطلقة خشية مواجهة المصير نفسه.

آنذاك، وأتحدث عن مرحلة ما قبل المصالحة الأخيرة 2014، كان على حماس، حكومة وحركة، الإدراك منذ البداية، حفاظاً على مشروع المقاومة، أن الجلوس على مقعدين أمر متعذر، وسيفضي لكسر ظهر الجالس بينهما، رغم أنه من حق الحركة استثمار فوزها وأن تحظى بفرصها، والاختيار بين السلطة بما عليها من واجبات والتزامات، أو المعارضة- المقاومة بما لديها من هوامش حركة ومرونة.

ويعد خروج حماس من الحكومة أواسط 2014، وبروز بعض الأصوات التي تقول أن الحركة تحررت من الأعباء الداخلية والمسئوليات الإدارية، وبإمكانها الآن العودة بقوة لخيار المقاومة المسلحة، فإنها بحاجة للبحث عن الميكانيزمات والآليات التي يجب أن تتسلح بها لاجتياز هذا التحدي بأقل الخسائر.

الوضع السائد في غزة اليوم بعد الحرب الأخيرة، يؤكد أن حماس ماضية في طريق ترسيخ قوتها العسكرية، رغم كلفة حرب غزة الأخيرة، وهي تنتهج في سبيل ذلك جملة من الوسائل والأساليب، من بينها:

أ- في غزة: تخزين السلاح والعتاد والتدريبات الميدانية لعناصرها، بل وإنتاجه وتصنيعه، وتحسينها لفعالية صواريخها وقدرات قذائفها لتتمكن من ضرب مدن أساسية في إسرائيل، والسعي لبناء أنظمة مضادة للدبابات والطائرات، قد تشمل قدرة الجيش الإسرائيلي على احتلال غزة بسهولة.

ب- في الضفة: محاولة نقل حماس لتجربة المقاومة المسلحة مع إسرائيل إليها، بدعوة عدد من قياداتها الذين طالبوا بنقل نموذج غزة إلى الضفة، لتقصير عمر الاحتلال، ومنع اعتداءاته على الفلسطينيين، والإسراع بتحرير فلسطين.⁽⁵¹⁾

لكن هذه الرغبة الحمساوية ستصطدم حتماً برفض صارم من السلطة الفلسطينية، التي تستبعد تحقيق السيناريو الذي تدعو إليه حماس بنقل العمل المسلح ضد إسرائيل إلى الضفة، لأنه كفيل بضرب المشروع الوطني برمته، والإطاحة بالسلطة كلها، والفلسطينيون ليسوا بهذه السذاجة التي تجعلهم انتحاريين بهذه الطريقة العدمية، السلطة في الضفة تسمح بالمقاومة السلمية والشعبية ضد الاحتلال في الضفة، وهي توتي أكلها أكثر بكثير من بعض الأعمال المسلحة التي ضررها أكثر من نفعها، ولا يستفيد منها سوى اليمين الإسرائيلي.

⁽⁵¹⁾ محمود الزهار يدعو لنقل تجربة غزة القتالية إلى الضفة المحتلة، 2014/8/29.

كما أن الوضع الأمني في الضفة سيء للغاية، والملاحقة الأمنية الفلسطينية والإسرائيلية المشتركة لعناصر حماس هناك، تضرب أي مفاصل تنظيمية جديدة قد تنشأ فيها، بما في ذلك أي نواة عسكرية صغيرة.

مع كل ذلك، تعتقد حماس بإمكانية العمل الجاد لإعادة بناء أجهزتها العسكرية في الضفة، التي اعترها الضعف الناتج عن عمليات الاعتقالات والاعتقالات للكوادر العسكرية، وتدمير البنية التحتية لها في السنوات الأخيرة، لأن الضفة ستكون الساحة الحقيقية للمعركة مع إسرائيل، وتنتشر فيها الأهداف الإسرائيلية: العسكرية والاستيطانية على مدار الساعة، مما يمهد الطريق لتحقيق انسحابات متوقعة كما حصل في غزة، رغم المخاوف من إمكانية الصدام مع السلطة الفلسطينية.

دافع آخر يدفع حماس للذهاب نحو تفعيل المقاومة المسلحة في الضفة، الحالة الصعبة التي تعانيها غزة، التي تشكل 1% من مساحة فلسطين التاريخية، وخاضت 3 حروب متلاحقة في أقل من 6 سنوات، وحان وقت أن تأخذ استراحة محارب، وترمم بناها التحتية.

• خاتمة

هدفت الدراسة للتعرف على محددات واتجاهات علاقة الإسلاميين عموماً، وحماس خصوصاً، بالنظام السياسي الفلسطيني، ومدى قدرتها على تطويعه ليتماهى معها، مع ما تعبر عنه من توجهات إزاء الحالة الفلسطينية بشكل عام، وخلصت إلى أن علاقة حماس بالنظام السياسي مرت ب3 مراحل سعت في كل منها لتحقيق أهداف محددة:

أ- **المرحلة الأولى:** معارضة النظام، ومقاومته من الخارج، التي بدأت منذ تأسيس الحركة عام 1987 حتى عام 2005، وسعت لتعزيز مكانتها السياسية عبر الانغماس المباشر بالكفاح الوطني والمقاومة المباشرة للاحتلال، خاصة المسلحة، ومعارضة السلطة الفلسطينية، ومقاطعة مؤسساتها، ونقد سياساتها في الداخل، ونهجها التفاوضي السلمي مع الإسرائيليين.

ب- **المرحلة الثانية:** دخول النظام والبحث عن دور، وامتدت منذ 2005 حتى صيف 2007، سعت الحركة خلالها للحصول على شرعية دستورية لبرنامجها السياسي والاجتماعي داخلياً، وإستراتيجيتها في التعاطي مع الاحتلال خارجياً، واختارت الحركة لتحقيق تلك الشرعيات أداة المشاركة في الحياة السياسية الرسمية، بما فيها تبوأ السلطة، وتوظيف ما يتاح من موارد وسياسات عامة وتشريعات وقوانين للتأثير على النظام القائم.

ج- **المرحلة الثالثة:** السيطرة على النظام، والممتدة من صيف 2007 حتى صيف 2014، أرادت عبرها الحركة أن تنتزع حقها في الحكم، الذي حصلته عبر الانتخابات التشريعية عام 2006، وفازت بها، لكن الآخرين تنكروا له، ولم يسمحوا لها بأن تحكم من الناحية الفعلية، وجاءت السيطرة على غزة بعد إدراك الحركة أن الأبواب أوصدت في وجهها كلاعب سياسي، وبأن النظام السياسي الفلسطيني بحالته الراهنة غير قادر على استيعابها، وإشراكها به بعدل وإنصاف، ولم تعد مستعدة لتحمل مزيد من الإقصاء والتهميش، ومثلت هذه المرحلة ترجمة فعلية، وتجسيداً مادياً لحجم الهوة بين حماس والنظام السياسي، وللمسافة الشاسعة التي تفصل بينهما.

أخيراً..فقد شكلت المصالحة الأخيرة المتأخرة بين فتح وحماس مقدمة لطي صفحة الانقسام السابقة إلى أجل، رغم المخاوف من إعادة إنتاجها، لأن ما يحصل حالياً بين غزة والضفة صيغة مجملة من إدارة الانقسام وليس إنهائه، مما سيؤثر بالضرورة على مجمل مجالات الشراكة السياسية في الجوانب التي عالجتها الدراسة.